

الدكتور / علي السيد علي محمود

كلية التربية - جامعة القاهرة - فرع الفيوم

مقدمة

إن العصر الذي نعيشه الآن عصر يركز على المعلومات باعتبارها أهم عناصر القوة، لذا فإنه من الأهمية بمكان أن نسعى لتوفير هذه المعلومات بشكل أو بآخر، ولأن الكيان الصهيوني الذي قام على الأرض العربية في فلسطين يعتمد على التشويه المستمر للحقائق، والتخطيط لتهويد القدس المدينة العربية الجذور، وجعلها عاصمة موحدة لدولتهم الوقتية إسرائيل. ولعل من أخطر المساعي الصهيونية لتهويد القدس، تهويد المقررات الدراسية، وفرضها على جميع المدارس منذ عام ١٩٦٩م، وحذف وتشويه كل مايثبت التواصل العربي التاريخي والحضاري في المنطقة، ومن ذلك مصادرة العقارات والأوقاف الإسلامية المجاورة للمسجدين الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف

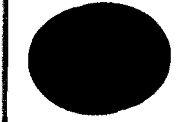
منذ سنة ١٩٦٨م بحيث شملت المصادرة أربعة أحياء عربية تقع خلف الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف وهي الحي الغربي ، وحي باب السلسلة ، وحي الشرف، وحي الباشورة.

ونحن عندما نتحدث عن وثائق الحرم القدسي الشريف إنما ندحض الادعاءات الإسرائيلية بشأن حقها المزعوم في القدس، ولأن هذه الوثائق بمثابة حجج تاريخية وأثرية تثبت أن حقوق الفلسطينيين في وطنهم حقوق طبيعية وتاريخية اكتسبوها من خلال جذورهم الضاربة في أراضيهم وعلاقتهم التاريخية بها. ولكي ننبه أبناء الجيل الحديث من شعبنا العربي إلى ما يستحق من تراثنا إلى الاعتزاز به، ومنها مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف، والتي تغطي فترة زمنية تزيد على مائتي وخمسين سنة هي أواخر العصور الوسطى، وتم الكشف عنها في إحدى الخزائن الموجودة بالمتحف الإسلامي بالقدس، وهي عبارة عن ٨٨٣ ورقة مدون عليها مابين ١٣٠٠ -١٥٠٠ وثيقة، وكلها جاءت لتسد فراغاً ملموساً في تاريخ القدس في العصر المملوكي (١٢٥٠ - ١٥١٧م) ولقد سبق لنا أن تحدثنا عن أهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للقدس في ذلك العصر[❖]؛ واليوم نعرض لأهميتها في دراسة الحياة الثقافية في القدس في نفس العصر، هذه المجموعة تتضمن وثائق عن أنواع التعليم والمنشآت التعليمية، والأوقاف ودورها ، والإجازات العلمية وكيفية الحصول عليها، وأهم الكتب المتداولة وأسعارها، ودراسة الطب والبيمارستانات، ودور المسجد الأقصى الثقافي، والأسرات العلمية، وعدم التعصب بين علماء المذاهب المختلفة، ودور العلماء في الحياة اليومية، ومرتبات طلبة العلم والقائمين بالتدريس والمشرفين على المنشآت التعليمية، وعهدة المدارس، وألقاب العلماء، والصرة السلطانية والمبالغ التي كان يتم إرسالها للقدس للإنفاق على المنشآت التعليمية. وكل هدفنا هو خدمة الباحثين والدارسين لتاريخ القدس وتراثها، وقد جعلنا أبحاثنا هذه خدمة متواضعة لوجه القدس الحبيبة، وهي في محنتها الكبرى، أعادها الله تعالى للعروبة والإسلام.

أنواع التعليم :

ينبغي أن نشير إلى أن التعليم في مدينة بيت المقدس لم يختلف عنه في أي مدينة أخرى إسلامية في المشرق [١]. كما تؤكد المصادر المعاصرة على مدى اتساع دائرة النشاط العلمي في مدينة بيت المقدس، وضخامة أعداد المنشآت التعليمية بها، إذ يذكر لنا مؤرخ بيت المقدس مجير الدين الحنبلي وهو معاصر أكثر من أربعين مدرسة، وأكثر من عشرين زاوية، فضلاً عن مكاتب «كتاتيب» تعليم الأطفال، والمساجد والمشاهد والترب التي اتخذت كمؤسسات تعليمية حيث رتب بها منشؤوها المدرسين والطلبة[٢].

(❖) انظر مجلة التربية، العدد ١٢٩، يونيو ١٩٩٩، ص ١٧٨ - ٢١٥.



وكان التعليم في مرحلتين هما مرحلة التعليم العام في سنوات الطفولة والمراهقة وحتى سن العشرين أحياناً، ثم المرحلة الثانية وهي التي تشبه إلى حد بعيد مرحلة التعليم العالي الحديث. وقد تطلب هذا النظام التعليمي أنواعاً مختلفة من المؤسسات التعليمية، وهي المكتب أو الكتاب ، والذي اقتصر التعليم فيه على دراسة المرحلة الأولى، ثم المسجد والزاوية والخانقاه والرباط والمدرسة والبيمارستان، وهذه المؤسسات الأخيرة خاصة بدراسة المرحلة الثانية (٣).

والمكاتب وهي التي عرفت مؤخراً باسم «الكتاتيب»، وكانت تقوم مقام مدارس المرحلة الأولى أو الابتدائية في وقتنا الحالي ، حيث يبدأ الصبي بها حياته التعليمية. ومن المرجح أن تكون مدينة بيت المقدس قد عرفت نوعين من المكاتب ، النوع الأول المكاتب التي يرسل الآباء إليها أولادهم ليتعلموا مقابل دفع أجرة تعليم إلى صاحب المكتب، وهي تشبه المدارس الابتدائية الخاصة حالياً من حيث مبدأ دفع أجرة التعليم. والنوع الثاني هو المكاتب التي أنشئت بهدف تعليم الفقراء والأيتام، علاوة على صرف «المعاليم» النقدية والعينية لهم ولمؤدبهم من الأموال الموقوفة عليهم، ويسير العمل في هذه المكاتب وفق شروط ونظام الواقف. وهذا النوع من المكاتب وردت فيه كثير من الإشارات في وثائق الحرم القدسي الشريف، وكانت تخصص له الأماكن الملحقة بإحدى المدارس، مثل المدرسة الطازية، أو المدرسة الجوهرية، أو المدرسة التنكزية؛ أو داخل الزوايا، أو داخل المساجد وبخاصة المسجد الأقصى، أو فوق الأسبلة والتي عرفت لذلك بمكاتب السبيل، أو في أماكن منفصلة عرفت بمكاتب الأيتام مثل «مكتب باب الناظر» الذي سمي بذلك لوقوعه بجوار باب الناظر أحد أبواب المسجد الأقصى(٤). والمكتب الذي أنشأه الأمير سيف الدين أقطمر، وجاء ذكره في الوثيقة رقم ٣ من وثائق الحرم القدسي الشريف المؤرخة في ١٥ ربيع الآخر سنة ٧٨١هـ، ورسم أن يستقر فيه الشيخ برهان الدين الناصري على «الجامكية» أي المرتب على تعليم الأيتام وهي ثلاثون درهماً شهرياً، يأخذها من ريع الأوقاف التي تم حبسها على هؤلاء الأيتام(٥). أو المكتب الذي نشر ڤان برشام نص وقفيته والتي جاء بها:

«بسملة ..... رحم الله من ترحم على الفقير الذي بنى هذه البقعة المباركة وجعلها مكتباً على أولاد المسلمين عامة لتعليم القرآن فيها. وقف الدار المعروفة بدار أبي نعامة تحت القبو مقابل باب المسجد الأقصى عمَّره الله تعالى ويكون أجرته تصرف به إلى المعلم والدار في يده لأجرة تعليم الأيتام والمساكين وما فضل من عمارة المكتب والدار وإشعال القناديل تحت القبو والماء للصبيان لغسل الألواح والشرب بشرط أن يكون المعلم من أهل الدين والصلاح وهذا وقفاً مؤبداً مخلداً لا يغير ولايبدل»(٦).

ولم يكن تعليم الأطفال قاصراً على تحفيظ القرآن وبعض الأحاديث النبوية، وبعض أبيات من الشعر، إلا أنه اشتمل على تعليم القراءة والكتابة والخط، وغرس كثير من الآداب العامة التي يجب على الصغار تعلمها منذ نعومة أظفارهم. كما كان للمكتب ومؤدب الأطفال دور هام في الرعاية الصحية للأطفال، هذا بالإضافة إلى الرعاية التي كان يوليها أثناء غدوهم ورواحهم، حيث يتم الاستعانة في ذلك بأحد الأشخاص أطلق عليه لفظ «سائق» ، كان يتم اختياره حسب مواصفات خاصة بحيث يكون أميناً ثقة متزوجاً[٧]. كذلك من سلطات مؤدب الأطفال أن يعاقب من أهمل منهم، أو من ارتكب خطأ يستحق عليه العقاب، إلا أنه اشترط عليه في معاقبتهم أن يترفق بهم[٨].

أما عن التعليم في المرحلة الثانية أو مايمكن أن نطلق عليه التعليم العالي ، فقد كان يتم في المسجد الأقصى، حيث يقوم بالتدريس فيه كبار مشاهير العلماء ورجال الدين في ذلك الوقت، في نظام أشبه بنظام المحاضرات، حيث يتحلق الطلبة حول أحد الأساتذة مكونين نصف دائرة أو حلقة، حيث يملي مادته أو يشرحها بطريقته الخاصة، ويدون الطلبة ملاحظاتهم ، ويسألون الأسئلة ويقوم هو أو مساعده «المعيد» بالإجابة عليها عقب انتهاء الدرس، وتزداد أعداد الطلبة أو تقل بحسب شهرة المدرس أو تمكنه من المادة التي يقوم بتدريسها[٩]. وإما في إحدى المدارس أو الزوايا أو الربط أو في البيمارستان «المستشفى»، وتميز هذا التعليم بالعلاقة الوطيدة بين المدرس وطلابه، والتي تعد من أفضل الملامح الرئيسية في التعليم الإسلامي، بالإضافة إلى أنه أتيح للطلاب فرصة وحرية اختيار الموضوعات التي يدرسونها، وحرية التنقل من مدرسة لأخرى لجمع المعلومات على أكبر عدد من العلماء[١٠].

هذا بالإضافة إلى أنه وجد نوع من التعليم العالي عن طريق الملازمة، حيث يعيش الطالب ملازماً لمدة طويلة لأستاذه بحيث يكتسب فيها معظم تعاليم أستاذه، وأحياناً كان الطالب يدفع لأستاذه مبلغاً من المال نظير أتعابه، وأحياناً يكون بمثابة تابع له يقوم بتنفيذ كل مايطلبه منه من نسخ بعض المخطوطات ، أو مساعدته في بعض شئونه حتى يصبح هو أستاذاً، وأحياناً يقضي معظم عمره مع أستاذه وقد يتزوج ابنته ويصبح خليفته[١١].

وكان في استطاعة الطالب أن يدرس على العديد من الأساتذة، يتعلم اللغة من واحد، والقرآن من آخر، والحديث من ثالث ، وبذلك لم يكن الطالب يخصص نفسه لعلم واحد أو لفرع واحد من فروع المعرفة[١٢]. وليس معنى هذا أنه لم يكن هناك تخصص في بعض العلوم، لكننا نستطيع القول إن ذلك التخصص كأن يأتي في مرحلة لاحقة، حيث يظهر نبوغ الطالب في علم من العلوم ، أو قد تجذبه شخصية من

الشخصيات البارزة في الميدان العلمي والتي تميزت بتقواها وصلاحها وبعلمها الغزير وتمكنها في المادة التي تخصصت فيها، أو في الكتاب الذي تعرضت لدرسه وشرحه، فيسير بعض الطلبة على نهجها، أو أن تكون لدى الطالب الرغبة الخاصة أو الشغف بتلك الدراسة للوقوف على أسرارها والتعمق فيها(١٣).

أما عن المدارس كمؤسسات تعليمية ، فمن المعروف أن المدرسة أقيمت في العصر المملوكي لتؤدي وظيفة تعليمية، وبالرغم من ذلك فقد أقيمت بها الشعائر الدينية، واتخذت كمساجد تقام فيها الصلوات المفروضة، وصلاة الجمعة، والعيدين، وبذلك كانت أقرب مايكون بالمسجد إلا أنها تميزت عن المسجد بمساكن الطلبة التي كانت عادة ماتلحق بالمدرسة ليعيش فيها الطلاب والمدرسون، كذلك جرت العادة أن يكون بها مدفن واقفها حتى ولو توفي بمدينة غير مدينة بيت المقدس (١٤). هذا وقد حرص كثير من الواقفين على الدفن بمدارسهم التي بنوها لكي يحظوا بثواب قراءة القرآن على أرواحهم من الطلبة والصوفية، حيث كان يُنص على ذلك في شروط الوقف(١٥).

هذا وتجب الإشارة إلى أن الدراسة في مدارس بيت المقدس في ذلك العصر اختلفت فيما بينها، باختلاف المذاهب التي أنشئت لتدريسها، وباختلاف الهدف الذي أقيمت من أجله المدرسة، حيث كانت هناك مدارس للشافعية، وأخرى للحنفية، والحنابلة، والمالكية، يدرس في كل منها الفقه على المذهب الخاص بها، ويهمنا أن نشير إلى أن اختلاف هذه المدارس مذهبياً، قد أدى إلى تجميع مسائل الخلاف بين تلك المذاهب في دراسات خاصة، عرفت باسم «علم الخلاف» التي برع فيها كثير من علماء بيت المقدس في ذلك العصر(١٦). وبصرف النظر عن اختلاف الدراسة الفقهية في تلك المدارس لاختلاف المذاهب ، فقد تركزت الدراسة فيها أيضاً حول علوم الحديث والقرآن واللغة العربية من نحو وصرف ، فضلاً عن تدريس القراءات والوعظ، والعلوم الرياضية(١٧).

بالإضافة إلى أن بعض المدارس كانت مخصصة لتدريس علم بذاته، مثل دار الحديث، وهي مدرسة بجوار التربة الجالقية من جهة الغرب، واقفها الأمير شرف الدين عيسى بن بدر الدين الهكاري، وتاريخ وقفها في الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ست وستين وستمائة، وكذلك دار القرآن السلامية تجاه دار الحديث، واقفها سراج الدين عمر بن أبي بكر بن أبي القاسم السلامي، وتاريخ وقفها في العشرين من ربيع الآخر سنة إحدى وستين وسبعمائة(١٨).

ومما يلفت النظر حقاً في مدارس بيت المقدس في ذلك العصر أنها كلها تركزت في مكان واحد حول الحرم الشريف أو بداخله، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر

المدرسة الفارسية بداخل المسجد الأقصى، والمدرسة النحوية على طرف صحن الصخرة من جهة القبلة إلى الغرب ، والمدرسة الناصرية على برج باب الرحمة، والمدرسة التنكزية ولها مجمع راكب على الأروقة الغربية في المسجد الأقصى، والمدرسة البلدية بباب السكينة بجواب باب السلسلة، وبجوارها المدرسة الأشرفية داخل المسجد الأقصى بالقرب من باب السلسلة، والمدرسة العثمانية بباب المتوضأ، والمدرسة الخاتونية بباب الحديد، والمدرسة الأرغونية بباب الحديد أحد أبواب المسجد الأقصى، والذي كان يعرف قريباً بباب أرغون ، والمدرسة الجوهرية بباب الحديد، والمدرسة الدويدارية بباب شرف الأنبياء وهي التي سمي باب المسجد بسببها باب الدويدارية(١٩).

ولعل السبب في تركيز تلك المؤسسات التعليمية في تلك المنطقة راجع إلى طبيعة المدينة الدينية بما حوته من أديان مختلفة، وحرص سلاطين وأمراء المماليك وكذلك أهل الخير واليسار على أن يجعلوا من تلك البقعة مجمعاً إسلامياً ضخماً بما يشتمل عليه الحرم القدسي الشريف وتلك المؤسسات، فضلاً عن تركز المسلمين في تلك المنطقة. وإن كان بعض هذه المؤسسات التعليمية اندثر أو أصبح بيوتاً استولت عليها بعض العائلات المقدسية أو الأوقاف الإسلامية في العصر العثماني، ألا أنها لاتزال آثاراً ناطقة يجدر الاعتناء بها وإصلاحها وإعادتها إلى حالتها الأولى(٢٠). ومع هذا فإن عدد الباقي منها مقارنة لما بقى من نوعها في دمشق وحلب أكثر، ذلك لأن أرباب العدوان على الأوقاف والأحباس لم يتيسر لهم أن يستولوا عليها، وكان لهم من عناية غير المسلمين بمدارسهم ودياراتهم في بيت المقدس عبرة وعظة(٢١).

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مدينة بيت المقدس في ذلك العصر قد عرفت كذلك نوعاً من المدارس التي تدرس فيها المذاهب الأربعة، والتي لم تخصص لتدريس مذهب واحد، ولذلك راعى بناة تلك المدارس اختيار الشكل الذي يتناسب مع طبيعة تلك المدرسة، والمواد التي ستدرس فيها، فكانوا يفضلون لهذا النوع من المدارس أن تكون على شكل إيوانات متعامدة ومتقابلة لكل مذهب من المذاهب الأربعة مكان مستقل عن أماكن المذاهب الأخرى، ومثال ذلك هو المدرسة التنكزية التي أنشأها الأمير سيف الدين تنكز نائب دمشق سنة ٧٢٩هـ والتي تقع بباب السلسلة ملاصقة لسور المسجد الأقصى الغربي من الداخل(٢٢). إلا أننا نرجح أن هذا النوع من المدارس كان قليلاً بالنسبة لكثرة عدد المدارس التي خصصت كل منها لمذهب من المذاهب.

ومن الوثائق الهامة الخاصة بالمدارس وثيقة وقف الأمير سيف الدين تنكز نائب السلطنة بالشام (٧١٢ - ٧٤٠هـ) ، في عهد الناصر محمد بن قلاوون، وهي مثبتة في

السجل رقم ٩٢ من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس الشريف، وهي خاصة بالمدرسة التنكزيه والتي تم وقفها سنة ٧٢٩هـ، ثم تحولت فيما بعد إلى محكمة. والوثيقة تتضمن معلومات عن أساليب التعليم ومرتبات المعلمين والطلبة، وهي بعد المقدمات المعتادة تعدد العقارات التي وقفها الأمير تنكز وتصفها وصفاً دقيقاً مفصلاً، وتبين حدودها بدقة، وهذه الأوقاف بالترتيب هي المدرسة التي كانت تضم أقساماً رئيسية ثلاثة، مدرسة، ودار حديث، ورباطاً للصوفية، ومسجداً، والحمامين القبلي والغربي، وهما المعروفان الآن باسم حمام العين وحمام الشفا في سوق القطانين، والطهارة. وتعرف أيضاً بالسقاية والمتوضأ والمطهرة، وتصف الوثيقة المدرسة المذكورة بأنها «بمدينة القدس الشريف جوار الحرم الشريف على الباب المعروف بباب السلسلة». وعن مكونات المدرسة فهي تذكر أنها تشتمل «على أربعة أواوين معقودة بالكلس والحجر في كل واحد منها شباك حديد مطل إلى حارة المغاربة»، وأن الإيوان القبلي «وقفه الواقف... مسجداً لله تعالى...»، «لهذه المدرسة مطبخ برسم المرتبين بهذه المدرسة المذكورة». «ولهذه المدرسة طهارة تشتمل على خمسة بيوت مبنية بالحجارة النحيت والكلس أحدها مستحم وفي كل بيت منها جرن حجر يجرى إليه الماء من قناة العروب المذكورة...» و«بها بير لجمع ماء الأشتية الذي ينزل إليه من طرق أعدت له في أسطحة المدرسة المذكورة». «وفي هذه المدرسة المذكورة اثنان وعشرون بيتاً فيها في السفل من هذه المدرسة المذكورة أحد عشر بيتاً برسم الفقها الحنفية...»(٢٣).

وعن الطلبة بهذه المدرسة فتقول الوثيقة إن المدرسة تم وقفها على طلبة العلم من الصوفية بحيث يصل عددهم إلى خمسة عشر طالباً «يرتبون ثلاث طبقات منتهيون ومتوسطون ومبتديون ويكون منهم خمسة أشخاص مزوجين...»، واشترط عليهم الواقف ملازمة الحضور بالمدرسة والمبيت فيها على جاري العادة. ومن مضى عليه أربع سنوات ولم يكمل حفظ كتاب مذهب الإمام أبي حنيفة ويظهر عليه الفقه يستبدله الناظر بغيره». وإلى جانب طلبة العلم من الصوفية، كان هناك الطلبة المشتغلون بالحديث النبوي الشريف وعددهم «عشرون محدثاً»، واشترطت الوثيقة عليهم أن «يحفظ كل واحد منهم كل يوم حديثاً واحداً من الأحاديث الثابتة عن سيدنا محمدﷺ»(٢٤).

وعن موظفي المدرسة فقد حددتهم الوثيقة بأنهم: قارئ القرآن الكريم، قيِّمان يقومان بتنظيف المدرسة والمسجد وفرشهما بالحصر، وأن يؤذنا على باب المدرسة في الأوقات الخمس بالتناوب فيما بينهما، ومفرق الربعة الشريفة، وهو بمثابة أمين المكتبة حالياً، ويقوم بتوزيع الربعات الشريفة ثم جمعها بعد الانتهاء من القراءة فيها، والبواب الذي يقوم بحراسة المدرسة وحفظها ليلاً ونهاراً، ثم المعمار أي المهندس بلغة عصرنا وهو الذي يشرف على عمارة المدرسة وترميم مايحتاج منها إلى الترميم والصيانة(٢٥).

جهات الصرف :

وعن جهات الصرف من ريع الأوقاف الخاصة بالمدرسة، فقد اشترطت الوثيقة أن يقوم الناظر بشراء «الشمع برسم صلاة التراويح وبخوراً من الطيب يبخر به المسجد الذي هو الإيوان القبلي من المدرسة، ويبتاع أيضاً في عيد الأضحى في كل سنة رأسين من البقر وكبشين مليحين من الغنم الضأن مما يجري في الأضحية ويضحى بذلك في أيام التضحية ويفرق اللحم على أهل الوقف المذكور وعلى غيرهم من صعاليك «فقراء» المسلمين على مايراه الناظر في الوقف. ويبتاع شمعاً يشعل عند قراءة القرآن العظيم في المصحف الكريم بعد صلاة الصبح في كل يوم من الأيام.. ويبتاع الناظر في الوقف عند ختم قراءة كل واحد في صحيحي البخاري ومسلم رضى الله عنهما بماية درهم حلواً «حلوى» ويفرقها على الحاضرين من المحدثين وغيرهم»[٢٦].

وعن رواتب القائمين على التدريس والنازلين بالمدرسة، فقد نصت الوثيقة على أن يتم الصرف لكل من :

١ - المدرس بالمدرسة المذكورة ٦٠ درهماً شهرياً، ورطلاً واحداً من الخبر في كل يوم من الأيام.

٢ - المعيد بالمدرسة ٣٠ درهماً شهرياً، وثلثي رطل من الخبز يومياً.

٣ - لكل واحد من الفقهاء المنتهين ٢٠ درهماً شهرياً، وثلثي رطل من الخبز يومياً.

٤ - لكل واحد من الفقهاء المتوسطين ١٥ درهماً شهرياً، ونصف رطل من الخبز يومياً.

٥ - لكل واحد من الفقهاء المبتدئين ١٠ دراهم شهرياً، ونصف رطل من الخبز يومياً.

٦ - شيخ المحدثين في المدرسة ٤٠ درهماً شهرياً، ورطلاً واحداً من الخبز يومياً.

٧ - قارئ الحديث، ٢٠ درهماً شهرياً، ونصف رطل من الخبز يومياً.

٨ - لكل واحد من طلبة الحديث ٧,٥ درهماً شهرياً ونصف رطل من الخبز يومياً.

٩ - شيخ الصوفية ٦٠ درهماً شهرياً، وثلث رطل من زيت الزيتون، وثلث رطل صابون، ورطلاً من الخبز يومياً.

١٠ - لكل واحد من الصوفية ١٠ دراهم شهرياً، وسدس رطل من زيت الزيتون، وسدس رطل صابون ونصف رطل من الخبز يومياً.

١١ - الخادم والطباخ يزاد كل واحد منهما خمسة دراهم على نصيبيهما كجماعة الصوفية، ونصف رطل من الخبز يومياً.

١٢ – لكل واحد من الصوفية الخمسة عشر المشار إليهم في كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز.

ومن الطبيعي أن تختلف المبالغ المخصصة والتي اعتمدت على الأوقاف كمصدر للإنفاق، هذه الأوقاف اختلفت كذلك بإختلاف مركز الواقف ومكانته الاجتماعية وحالته الاقتصادية، فقد جاء في الوثيقة رقم ٨٨٧ المؤرخة في الحادي والعشرين من شهر شوال سنة إحدى وثمانين للهجرة، والخاصة بوقفية المدرسة الأشرفية نسبة للسلطان الأشرف قايتباي أن ناظر الوقف كان يُخصص له ستمائة درهم شهرياً، وشيخ المدرسة وهو الذي كان يقوم بأعباء الإمام والمدرس وقارئ الحديث في نفس الوقت، كان يخصص له خمسمائة وعشرة دراهم شهرياً، ونصت الوثيقة على أن يقيم بالمدرسة ستون طالباً من طلبة التصوف يصرف لهم تسعمائة درهم شهرياً، لكل منهم خمسة عشر درهماً شهرياً، وعشرة طلاب من طلبة العلم يصرف لهم أربعمائة وخمسون درهماً شهرياً لكل منهم خمسة وأربعون درهماً شهرياً، وكذلك مفرق الربعة وهو نفسه خازن الكتب بالمدرسة ويخصص له عشرة دراهم شهرياً، ثم تذكر الوثيقة بعد ذلك البواب والمزملاتي والفراش والوقاد الذي يشعل القناديل ولكل منهم ستون درهماً شهرياً، ثم كاتب غيبة الصوفية وله عشرة دراهم، والمباشر وله أربعون درهماً شهرياً، ثم الشاد والجابي ولكل منهم مائة درهم شهرياً، هذا إلى جانب ما تذكره الوثيقة من نصيب كل من هؤلاء من الخبز كل يوم(٢٨).

ومن المنشآت التعليمية بالقدس نذكر رباط كرد الذي جاء ذكره في الوثيقة رقم ع/٢٠ من وثائق الحرم القدسي الشريف. ويقع رباط كرد هذا بباب الحديد ملاصقاً لسور الحرم، على يمين الخارج من الحرم من هذا الباب . وظل مبناه قائماً حتى عام ١٩٨٢م، وهو مبنى ضخم واسع مؤلف من ثلاث طبقات، ويحتوي على عشرات الغرف، تسكنه بعض العائلات المقدسية. ويرجع تاريخ إنشائه إلى أواخر القرن السابع الهجري فقد بناه المقر السيفي كرد أحد كبار أمراء المماليك سنة ٦٩٣هـ، وقد أصيب المبنى بأضرار من جراء الحفريات الإسرائيلية وانهار جزئياً سنة ١٩٧١م ثم وضعت له دعامات حديدية. وتصف الوثيقة التي بين أيدينا أحد التعميرات التي جرت في الرباط في أواسط القرن الحادي عشر للهجرة، وتبين الإجراءات التي كان يترتب اتباعها قبل الشروع في إعمار الأملاك الموقوفة(٢٩).

كما تأتي الخانقاه الصلاحية كواحدة من أهم المنشآت التعليمية في القدس في ذلك العصر، وهي عبارة عن بناء أوقفه السلطان صلاح الدين الأيوبي على الصوفية بالقدس الشريف منذ سنة ٥٨٥هـ، ويحيط البناء بكنيسة القيامة من الشمال والغرب. وأوقف عليها بعض الأوقاف مثل حمام البطرك بالقدس الشريف، والقبو والحوانيت المجاورة، وبعض البرك، ومن القرى التي أوقفت على الخانقاه المذكورة قرية بئر نبالا

بالقدس، وقرية حجلا من أريحا بالغور، وفرن وحوانيت وطواحين بسلوان ونابلس، وكان شيخ الخانقاه يعين من السلطان بمرسوم يتلى بحضرة ناظر الحرمين الشريفين ونائب السلطنة والقضاة، وقد تولى أمر الإشراف عليها آل العليمي(٣٠).

أما النص الأصلي للوثيقة فهو يبدأ بذكر العقارات الموقوفة ووصفها وبيان حدودها ومشتملاتها ، ثم تحدد الوقفية بعد ذلك الأشخاص المستفيدين من الوقفية وهم السادة «المشايخ الصوفية الشيوخ والكهول والشبان البالغين المتأهلين والمجردين من العرب والعجم». ونصت الوثيقة ألا يدخل أحد عليهم من غير جنسهم بشفاعة شافع ولا لولي أمر». أما عن مدة تواجدهم فقد نصت الوثيقة «على أن ليس لواحد منهم أن يسكن في هذه الدار إلا بمقدار حاجته منها بغير زيادة عليه من غير ضرر يتوجه على الآخر، وعلى أن من سبقه منهم إلى مكان في هذه الدار وسكن فيه قبل الآخر فليس لأحد إخراجه ولا أن يبدل به غيره، ومن سافر منهم إلى حيث شاء من البلاد وعاد من سفره إلى هذه الدار فله السكن فيها فإن كان مكانه خالياً من غيره فهو أولى به وإن كان مشغولاً بسكن غيره فيه فله السكن في هذه الدار بمقدار حاجته وكفايته أسوة أمثاله ممن سكن فيها. وعلى أن من سقط منهم بالوفاة بطل حقه من السكن وغيره لموته...»(٣١).

كما اشترط الواقف «أن يجتمع الجماعة المذكورين بهذا المكان المذكور بعد صلاة العصر بأسرهم في كل يوم يقرأون ماتيسر من القرآن العظيم في ربعات شريفة ويذكرون مما حسن من الذكر ويدعون عقيب ذلك للواقف المحبس المذكور وللمسلمين أجمعين». كذلك نصت الوثيقة أن يكون على رأس هؤلاء الصوفية شيخ لهم «وأن تكون الأمور جميعها في هذا الوقف راجعة إلى شيخهم الناظر الشرعي عليهم لا يتكلم أحد فيه غيره وأن يكون شيخهم منهم». وأن من سلطات هذا الشيخ تأديب من يستحق التأديب «فإن بدا من هؤلاء الجماعة المذكورين شيء يوجب تأديبه وخروجه أدب وأخرج من هذا المكان ولا يعود إليه إلا بعد سفره إلى الحجاز الشريف أو غيره وتهذيبه والتوبه إلى الله تعالى والندم والإقلاع»(٣٢).

كذلك اشترط الواقف «أن يجتمع الجماعة المذكورون مع شيخهم بعد طلوع الشمس من يوم الجمعة بهذا المكان أو بالمسجد الأقصى الشريف يقرأون في ربعات شريفة ويدعون عقيب ذلك للواقف وللمسلمين ويقرأون بحضور شيخهم ماتيسر من كلام الأئمة المشايخ الصوفية نفع الله بهم في كل يوم جمعه فإن تعذر ففي بعض جمع...»(٣٣).

كما كانت هناك حلقات للتدريس داخل كثير من زوايا بيت المقدس في ذلك العصر، ذلك أن جماعة الصوفية كانوا يكونون فيما بينهم إحدى المدارس حيث يتوافر لأفرادها داخل زاويتهم الطعام والكساء والمأوى لأبناء طائفتهم، فضلاً عن تخصص

بعض تلك الزوايا في دراسة بعينها(٣٤). من ذلك مايرويه لنا مؤرخ القدس في حديثه عن المدرسة الناصرية التي تخصصت في علوم القرآن والنحو، وكان بها كثير من الكتب التي تخدم هذا الغرض، والتي ظلت فترة كبيرة من العصر المملوكي تؤدي تلك الوظيفة(٣٥). وجدير بالذكر أنه حدث في عصر سلاطين المماليك تشابه بين وظيفة المدرسة ووظيفة الزاوية، من ذلك مانسمعه من أن الأمير حسام الدين أبو محمد الحسن بن ناصر الدين بن جمال عبد الله الشهير بالكشكلي الحنفي ناظر الحرمين ونائب السلطنة «ت٧٤٢هـ» ، والذي عمر المدرسة الحسنية المعروفة به بباب الناظر ووقف عليها أوقافاً ورتب فيها وظائف من التصوف وغيره، وكانت عمارتها في سنة سبع وثلاثين وسبعمائة، ولعله بهذا العمل أراد أن يؤكد لنا أن الكثيرين اعتبروا بيت الطلبة خانقاه أي بيت للصوفية، واعتبر الطلبة أنفسهم صوفية يقومون بوظيفة التصوف مع طلب العلم بنفس المدرسة. أو بعبارة أخرى أنه ليس هناك فارق بين الطلبة داخل المدارس والصوفية داخل بيوتهم فكلهم طلبة علم، هذا فضلاً عما نلاحظه من أنه لم يكن هناك فارق كبير بين وظيفة كل من المدرسة والزاوية على الأقل في أواخر عصر سلاطين المماليك، وهذا مايؤكده لنا مجير الدين وهو معاصر لتلك الفترة في حديثه عن المدرسة الأشرفية التي كانت قد بنيت برسم السلطان الظاهر خشقدم، وتوفي قبل اكتمالها حيث يقول : «وكانت عمارتها على هيئة عمائر مدارس القدس ليس فيها كبير أمر فإنها كانت تشتمل على مجمع وطارقه وخلوة للشيخ علي ظهر رواق المسجد ويقابل ذلك من جهة الغرب ساحة على ظهر إيوان المدرسة البلدية وفيها بعض الخلاوي..(٣٦). وحتى عندما لم تعجب السلطان الأشرف قايتباي وأمر بهدمها وإعادة بنائها فقد اشتمل مبناها الجديد على الخلاوى وخصص لها عدداً من الصوفية ، والفارق الوحيد الذي نسمع عنه بين الزاوية والمدرسة أن بعض المدارس كانت مخصصة لمذهب معين من المذاهب، ومن خلال ماذكره لنا مجير الدين يتأكد لنا أن المدرسة كانت خانقاه أو زاوية بالفعل، وفي هذا تأكيد لدورها التعليمي، حيث كان الطلبة هم أنفسهم الصوفية النازلون فيها، وشيخ الصوفية هو المدرس الذي تولى التدريس والإمامة في الصلاة إلى جانب مشيخة المدرسة وقراءة الحديث وكما سبقت الإشارة بذلك في حديثنا عن وثيقة الوقف الخاصة بالمدرسة الأشرفية.

وجدير بالذكر أيضاً أن كثيراً من الزوايا قد درست معالمها، وبعضها لم يبق منه أي أثر سوى بعض بناء مهدم (٣٧). ولعل هذا راجع في المقام الأول إلى صغر حجمها بالنسبة للمدارس ، وقلة الأوقاف المحبوسة عليها، أو تسلط أكلة الأوقاف عليها، أو تعطل ما كان وقف عليها للتدريس والملازمة أو لاتخاذها سكناً(٣٨).

مكونات المدرسة :

أما عن مكونات بناء المدرسة في مدينة بيت المقدس في ذلك العصر، فمن الواضح أنها لم تختلف كثيراً عن المدارس التي وجدت في كثير من المدن التي خضعت لدولة سلاطين المماليك التي امتدت لتشمل مصر وبلاد النوبة، والحجاز، وبلاد الشام بوحداتها السياسية المعروفة الآن باسم الأردن وفلسطين، سورية ولبنان، وذلك من حيث كونها كانت تشتمل على كل مايحتاجه الطلبة والصوفية فيها من مرافق، حيث وجد بها مطبخ وبيت طهارة، ومكان للصلاة، وإيوانات متعامدة متقابلة، وفي كل إيوان عدد من الشبابيك التي تسمح بدخول الضوء الكافي ، حيث يجلس الطلبة في حلقات التدريس لتلقي دروسهم المختلفة، بالإضافة إلى الخلاوي الخاصة بالطلبة وشيخ المدرسة(٣٩).

مقررات ومواعيد الدراسة :

وبالنسبة لمقررات الدراسة، فالحقيقة أننا لم نعثر فيما بين أيدينا من مصادر ومراجع سوى على إشارة واحدة في وثيقة الوقف الخاصة بالخانقاه أو الزاوية الدوادارية، وهي التي عرفت فيما بعد باسم المدرسة الدوادارية والتي تقع عند مدخل الباب المعروف بباب الدوادارية أحد أبواب المسجد الأقصى، وقد حدد فيها الواقف المكان الذي تلقى فيه الدروس والمواد التي يجب أن تدرس، وهي تدريس الفقه على المذهب الشافعي، وتدريس الحديث النبوي الشريف، ولعل ماينطبق على تلك المدرسة قد انطبق على غيرها من المدارس الأخرى. أما عن مواعيد الدراسة فقد ورد في نفس الوثيقة أن الطلبة المقيمين بها لايظعنون عنها صيفاً ولا شتاءً ولا ربيعاً ولا خريفاً إلا لحاجة، بما يفيد استمرار الدراسة، هذا إذا استثنينا من ذلك العطلات الرسمية كالأعياد والمناسبات وغير ذلك من الأعذار مثل السفر والحج (٤٠). وكقاعدة عامة فإن فصول الدراسة كانت كما هو معروف تعقد مابين الصباح الباكر ومنتصف النهار، وكذلك كانت تعقد الفصول مابين الظهر وصلاة المغرب ، وبعدها تعطى فترة للراحة والأكل ، وكثير من الطلبة كانوا يفضلون الحضور عند مدرسيهم بعد صلاة المغرب، وأثناء الليالي الباردة(٤١).

وينبغي أن نشير إلى الحرص الشديد الذي أبداه كل من سلاطين وأمراء المماليك وغيرهم في اختيار المدرس الذي سيقوم بالتدريس في المدرسة التي بناها كل منهم(٤٢). ذلك أن مركز المدرس والذي يعتبر أستاذ المادة، كان يفوق مركز المدرسة، ولأن الطلاب كانوا يرتحلون إليه بالذات أينما حل، ويحصلون منه على الإجازات

العلمية، وقد ينص في وثيقة الوقف على أن يكون المدرس أفقه الفقهاء في مذهبه، وقد يكون هو نفسه الناظر على المدرسة والذي كان من اختصاصه الاشراف على المدرسة والأوقاف المحبوسة عليها وعلى حساباتها، وعليه أن ينفذ وصية الواقف[٤٣]. وكان يعاون المدرس في مهمته المعيد والذي يشغل وظيفة الإعادة للطلبة لكي يزدادوا فهماً ويحسنوا ما شرحه لهم المدرس. كذلك كان عليه أن يحضر الدروس التي يكلفه بها المدرس ليقرأها على الطلبة أثناء الدرس[٤٤]. ويؤكد لنا مجير الدين الحنبلي مؤرخ القدس أن بعض المعيدين كان على درجة كبيرة من العلم وسرعان ماتميز واشتغل عليه الطلبه فصار من أعيان بيت القدس[٤٥]. كذلك يؤكد لنا نفس المصدر بأنه كان هناك عدد من المعيدين داخل كل مدرسة[٤٦]. كما وجدت عدة وظائف داخل المدرسة مثل مفرق الربعة الشريفة وهو نفسه خازن الكتب، وكانت مهمته تفريق المصاحف الشريفة على الطلبه للقراءة فيها، ثم جمعها وكذلك المحافظة على مكتبة المدرسة وما بها من كتب، وكذلك كاتب الغيبة والذي يقوم بعملية حصر الغياب والحضور بالنسبة للطلبة. هذا إلى جانب الوقاد والمزملاتي، إلى جانب البواب والذي كانت مهمته حفظ الحواصل بالمدرسة وما بها من فرش وقناديل وزيت وآلات، والذي كان عليه أن يلازم الباب ويفتحه عند اللزوم ويغلقه عند الاستغناء عنه في الأوقات المعهود ذلك فيها، ويمنع المرتاب فيهم، أو من يكثر الدخول لغير حاجة أو من يريد الإقامة بالمدرسة في غير عادة، كما كان عليه منع أرباب التهم والفساد من دخول المدرسة أو من يقصد الدخول بنعله أو من يتوقع منه أذى أو تشويش على المصلين، وتشترط بعض الوثائق سكنى البواب بالمدرسة وإلا سقط من وظيفته [٤٧]. أما مهمة الفراش، فكان عليه أن يقوم بكنس المدرسة وربما قبة الواقف ومسح المدرسة وفرشها وفض مابها من الآلات وتعمير القناديل، وكان يشترط فيه أن يكون من أهل الخير والصلاح ساكناً بها[٤٨].

عهدة المدارس:

تلقي الوثيقة رقم ٥٩٥ من مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف والمؤرخة في ١٥ صفر سنة ٧٨١هـ أضواءً جديدةً على الطريقة التي كان يكتب بها حصر موجودات منشأة تعليمية عامة لدى انتقالها من عهدة شخص إلى عهدة شخص آخر. هذه العهدة خاصة بالمدرسة الطازية التي أنشأها الأمير سيف الدين طاز بطريق باب السلسلة سنة ٧٦٣هـ . ويتضح من هذه الوثيقة أن هذه الموجودات كانت في عهدة بواب المدرسة المذكورة والذي كان من أهم اختصاصاته حفظ الحواصل أي المستودعات أو المخازن الموجودة بالمدرسة ومابها من موجودات، وكما سبقت الإشارة بذلك، تلك العهدة عبارة عن ربعتين كاملتين، ويقصد بالربعة جزء من الثلاثين جزءاً التي ينقسم إليها القرآن

الكريم، والتي يتم الاحتفاظ بها في صندوق خشبي مقسم بعدد هذه الأجزاء الثلاثين، يطلق عليه اسم «صندوق الربعة»، وتسع مجلدات، وسبعة وعشرون قنديلاً، وعدة ستائر حرير أهوازي نسبة إلى الأهواز، مدينة في جنوب غربي إيران، عاصمة خوزستان، وناموسية، وثلاثة من الكساوي (جمع كسوة) للقبور ألوانها الأزرق والأبيض والأسود ، وأحد عشر بساطاً متنوعة المصدر ، فمنها ماهو صنع خراسان، وأرمينية، والشوبك، والكرك في الأردن حالياً، وأربعة من ثياب الكراسي، وشمعدان نحاس ، ودستين نحاس، وصطل نحاس، وفأس من الحديد، وقصعة خشب، ومغرفة حديد، وسماطين قديمين، والسماط هو مايبسط ليوضع عليه الطعام، وثلاث مخاد، وثلاثة مقاعد، وبساط من الجلد[٤٩]. ويتضح من هذه الوثيقة أن هذه العهدة هي عبارة عن قائمة بالعهدة المستديمة، أما الأشياء المستهلكة مثل الحصر والأواني وزيت الإضاءة وغيرها فلم يتم تسجيلها في هذه الوثيقة، وربما كان يتم تسجيلها في أحد الدفاتر الخاصة وكما يحدث في عصرنا الحالي. كما أن هذه الوثيقة تعكس لنا الاهتمام بالرعاية الصحية عندما تتحدث عن «الناموسية» والتي كان الهدف منها الحماية من الحشرات الضارة وبخاصة البعوض، وتقديم الطعام لطلبة المدرسة بطريقة نظيفة بوضعه فوق الأسمطه التي يتم فرشها إما على الأرض أو فوق المناضد، هذا إلى جانب الاهتمام بتوفير الإضاءة الجيدة باستخدام الأعداد المناسبة من القناديل والشماعيد (جمع شمعدان)[٥٠].

وتنبغي الإشارة إلى أن هذه المدرسة ماتزال قائمة وتدعى دار هداية وهي مؤلفة من طابقين وتزودنا الوثيقة رقم ع/١٥ بمعلومات هامة عن هذه المدرسة في أواخر القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي نجملها فيما يلي :

١ - كانت المدرسة غنية بدليل أن محصول غلالها في سنة واحدة كان ١٠٩٢٩ درهماً.

٢ - كان مجموع عدد العاملين في المدرسة أثنى عشر موظفاً .

٣ - كان يقيم ويتعلم بمكتب الأيتام الملحق بالمدرسة عشرة أيتام.

٤ - كان في المدرسة ٢٤ قارئاً .

٥ - عدد الطلاب «الفقها» في المدرسة كان يبلغ ١٦ طالباً.

٦ - كان جارياً في أوقاف المدرسة جامع جوكندار وجامع قرية المنية التابعة لصفد . وقد بلغ ريع الأوقاف الأخرى المرصدة على هذه المدرسة ٣٠٢٣ درهماً[٥١].

الكتب - أنواعها - وأسعارها:

وعن الكتب وأنواعها وأسعارها فلدينا وثيقتان هما الوثيقة رقم ع/٢٧، ع/٢٨، من القرن العاشر الهجري، فالوثيقة الأولى بها ذكر عدد من الكتب يتجاوز المائة، وهي تكاد تكون محصورة في الموضوعات الدينية، كالفقه والتفسير والحديث والتصوف، واللغة ككتب النحو والصرف والبديع والبيان، وهناك عدد من كتب المنطق، وفيها من كتب الفقه الكثير. ومن المعروف أن المثقفين في ذلك العصر كانت ثقافتهم في أكثريتهم الكاثرة ثقافة دينية، ولذلك فإن كتبهم والكتب المتداولة في مجتمعهم كانت أكثريتها الساحقة كتباً دينية، ومن الطبيعي إذن أننا لانكاد نجد في مكتبة الشيخ الديري صاحب الوثيقة الأولى كتباً في الطب، أو في العلوم الطبيعية، أو الفلسفة، أو الرياضيات. فهذه الموضوعات كانت تحتل الدرجة الثالثة من الاهتمام في ذلك المجتمع(٥٢).

ومن الملاحظ أيضاً أن مكتبة الشيخ الديري تشبه محتوياتها مكتبة الشيخ يحيى شرف الدين محمد بن محمد ابن قاضي الصلت صاحب الوثيقة الثانية ع/٢٨، فكلتاهما تعطي فكرة عن الكتب المتداولة في القدس في ذلك الوقت، وطبيعة الثقافة التي كانت سائدة فيها. وتضم المكتبة عناوين شهيرة كانت متداولة في أنحاء العالم الإسلامي من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وقليل من الكتب كانت محلية أي من تأليف علماء بيت المقدس(٥٣).

وتنفرد الوثيقة رقم ع/٢٨ بإيراد أسعار بعض الكتب المتداولة في القرن العاشر الهجري السادس عشر للميلاد، ونستنتج منها أن أسعار الكتب كانت مرتفعة كثيراً بالنسبة لسواها، ولا غرو فقد كانت كلها مخطوطة، وكانت كتابتها تحتاج إلى وقت وجهد كبير. ومعظمها في الفقه الشافعي والحنفي ، والتفسير، والعقائد، وكتب في التصوف، وعلوم العربية من نحو وصرف ومعان وبيان، وعلوم الحديث وشروحه، وعلوم القراءات والمنطق(٥٤). نذكر منها :

- كتاب مجموع الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ- ١٤٤ درهماً.
- كتاب تفسير القاضي البيضاوي وعنوانه أنوار التنزيل وأسرار التأويل - ٣٦ درهماً.
- كتاب الشفا للقاضي عياض - ٢٦ درهماً .
- كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي - ٤٤ درهماً .
- كتاب الفتوحات المكية لابن عربي - ١٠٤ درهماً.

- كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - ٢٢٠ درهماً .

- كتاب رسالة العراقي «القرب في محبة العرب» - ٦٠درهماً .

- كتاب منطق الطير للشيخ العطار - ٢٦٠ درهماً.

- كتاب مناهج العابدين للإمام الغزالي - ٣٦٠ درهماً .

- كتاب منازل السايرين إلى الحق المبين - ٢٦٠ درهماً.

- كتاب وقاية الرواية في مسائل الهداية لبرهان الشريعة - ٤٠ درهماً .

- كتاب مرصاد العباد من المبدأ إلى الميعاد لنجم الدين الأسدي الرازي - ٢٠ درهماً .

- كتاب تعبير المنامات لليماني - ٢٠ درهماً .

- كتاب عجائب المخلوقات للقزويني - ١٧ درهماً.

- كتاب شرح البردة - ١٨٠ درهماً(٥٥).

وينبغي أن نشير إلى أن علماء المذاهب السنية المختلفة في بيت المقدس لم يعرفوا أي تعصب ، ودليلنا على هذا أن صاحب الوثيقة السابقة وهو أحد كبار علماء المذهب الشافعي كان في مكتبته الخاصة عدة كتب لكبار علماء المذاهب الأخرى ومنها علماء الحنفية بوجه خاص(٥٦) . كما أنه على الرغم من سيادة المذهب الشافعي منذ استرداد صلاح الدين الأيوبي المدينة من الصليبيين سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م، فقد كان تحول كثير من القضاة المقادسة وكذلك طلبة العلم من مذهب إلى آخر يحدث دون أية غضاضة، وربما كان السبب في هذا التحول هو كثرة مايحصلون عليه من أموال لكثرة الأوقاف المحبوسة على أبناء ذلك المذهب، أو لقناعتهم به أكثر من غيره من المذاهب(٥٧).

علماء بيت المقدس ودورهم في الحياة اليومية :

في إحصائية قمنا بها لكتاب الأنس الجليل لمؤرخ القدس مجير الدين الحنبلي ، والذي يعتبر المصدر الوحيد الذي اهتم فيه مصنفه بذكر علماء بيت المقدس في عصر سلاطين المماليك بصفة خاصة، حيث قسم العلماء حسب مذاهبهم الدينية، وهم الذين اطلع على ترجمتهم فقط بصرف النظر عمن لم يطلع على ترجمتهم وكانت النتيجة على النحو التالي(٥٨):

بالنسبة لعلماء الشافعية فقد ذكر مجير الدين في كتابة هذا ترجمة ٢٩٨ فقيهاً من فقهاء الشافعية والذين وقف على تراجمهم، أما بالنسبة للحنفية فقد ذكر لنا

ترجمة ٦٥ فقيهاً من علماء الحنفية، أما المالكية فقد أورد تراجم ٣٣ فقيهاً ، وفي النهاية أورد تراجم ١٤ فقيهاً من فقهاء الحنابلة. وبذلك يكون إجمالي هذا العدد ٤١٠ فقيهاً من مختلف المذاهب، وهؤلاء هم فقط الذين وقف على تراجم لهم. فإذا أضفنا إلى هؤلاء الذين لم يقف على تراجم لهم وقارنا بين ذلك العدد من الفقهاء وبين مساحة المدينة التي لم تكن لتزيد عن ٨٦٨ ألف متر مربع، لأدركنا كثرة هؤلاء الفقهاء بالنسبة لصغر حجم المدينة. ومن جهة أخرى لو قارنا بين هذا العدد من العلماء أو الفقهاء بالنسبة لعدد السكان في ذلك العصر والذي يقدر بحوالي مائة ألف من السكان مسلمين ومسيحيين(٥٩). على أكثر تقدير، لتأكد لنا أن العلوم الدينية قد حظيت بسهم وافر في تلك البيئة التي يغلب عليها الطابع الديني ، ومن الطبيعي أن ينبع ذلك الاهتمام بتلك العلوم مما اتسمت به الحياة في مدينة بيت المقدس من سمات دينية، جعل من هذه المدينة إحدى المراكز الخصبة للفكر الإسلامي في ذلك العصر(٦٠).

أدى علماء بيت المقدس دوراً هاماً وبارزاً في الحياة العامة في عصر سلاطين المماليك، وكانت لهم مكانة مرموقة في مجتمع غلبت عليه الصبغة الدينية، كما تركزت الحياة الاجتماعية داخل مدينة بيت المقدس حول هؤلاء العلماء نظراً لكثرة الثروات في أيديهم، وتوليهم المناصب الهامة، وإشرافهم على كثير من الأوقاف التي رصدت للمساجد والمدارس وغيرها من المؤسسات الدينية والاجتماعية، بالإضافة إلى أنهم أصبحوا المتحدثين الرسميين في الشئون القانونية والاجتماعية والدينية لكثير من أبناء المدينة، كذلك كانوا بمثابة النواب عن الجموع التي تقطن حول المساجد والمدارس والزوايا والتي كانت بمثابة مراكز لهؤلاء العلماء لمزاولة نشاطهم، فضلاً عن أنهم كانوا رؤساء المذاهب الأربعة الذين التف حولهم عدد كبير من الأتباع، والذين نظروا لهم على أنهم رؤساء لهم يقدمون لهم النصح في كل أمورهم(٦١).

فمن الأدوار الهامة التي لعبها بعض العلماء في الحياة العامة في بيت المقدس ما يروى عن القاضي العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد البايرتي (ت٨٥٥هـ/ ١٤٥١م) أنه كانت له هيبة عند الناس والحكام، ونفذ أمره حتى تكلم في الأسعار، فكان يطلب اللحامين والخبازين وغيرهم من أرباب الحرف، ويأمرهم ببيع بضائعهم بسعر معين، فلا يسعهم مخالفته، وفي هذا تأكيد لدور العلماء في مجال الحياة العامة واليومية(٦٢).

كما أدى العلماء دورهم كوسطاء بين السلطات الحاكمة والمحكومين من أبناء بيت المقدس، ففي أواخر عصر سلاطين المماليك بوجه خاص فإن القضاة وشيوخ الأحياء

كانوا وسطاء في جمع الضرائب التي كانت تفرضها السلطات وبخاصة عندما عجزت ميزانية الدولة عن تحمل الأعباء الحربية الضخمة لكثرة الحروب الداخلية ضد التركمان والبدو وغيرهم، فضلاً عن الحملات التي كانت توجه لحماية الثغور والمدن الساحلية من إغارات الفرنج والتي لم تنقطع طوال عصر سلاطين المماليك، كذلك كانوا كثيراً مايبذلون جهودهم لتقليل تلك الضرائب التي تفرض على السكان، عن طريق إبداء معارضتهم للسلطات الحاكمة أحياناً ، والمجادلة أحياناً أخرى، إلا أنهم بحكم وظيفتهم وتوليهم مناصبهم من الدولة فكانوا لايملكون إلا مساندتها[٦٣] .

ومن أمثلة ماقام به هؤلاء العلماء من دور في الحياة العامة، تصديهم للتعسف الذي كان يقوم به بعض حكام المماليك، من ذلك أن قاضي القضاة شرف الدين أبي الروح عيسى بن شمس الدين محمد المغربي (ت٨٥٤ هـ/١٤٥٠م) ، والذي تردد اسمه كثيراً في وثائق الحرم القدسي الشريف، وقد كانت له هيبة في القلوب ، وكان من قضاة العدل لايخاف في الله لومة لائم، أن مبارك شاه عندما ولي نيابة القدس ودخل المدينة، وركب القضاة للقائه على العادة، ولبس خلعة السلطان، كان قد أمسك جماعة من الفلاحين فلما وصل بهم إلى باب الخليل وقد قصد شنقهم أو شنق واحداً منهم، فتقدم إليه القاضي شرف الدين عيسى المذكور وقال له: «ماالذي تريد أن تفعل بحضورنا؟ فقال له أشنق هؤلاء. قال بأي طريق . قال لصوص قاتلون للنفس . فقال له هل ثبت عليهم هذا بالطريق الشرعي. قال النائب نحن لانحتاج إلى ثبوت . فقال له القاضي تقتل مسلماً غدراً بحضوري بغير حق هذا لا سبيل إليه ولكن تدخل المدينة تنظر في أمرهم فإن ثبت عليهم مايقتضي قتلهم قتلناهم وإلا فلا سبيل إلى قتلهم، فشدد النائب في أمرهم وقال لابد من قتلهم. فقال له القاضي والله لو قتلتهم بحضوري لكنت أقتلك بيدي وأعلقك إلى جانبهم كما أنت بخلعة السلطان، فلم يقدر النائب على مراجعته لهيبته، ودخل المدينة ولم يستطع قتلهم وله مثل ذلك أخبار كثيرة...»[٦٤].

وما حدث سنة ٨٥٢ هـ/١٤٤٨م أيام السلطان الظاهر أبي سعيد جقمق عندما ورد الخبر إلى القاهرة، بأنه حصل بين نائب القدس تمراز المصارع وناظر القدس الشيخ أمين الدين عبد الرحمن الديري قتال عظيم بآلة الحرب، بسبب ماوقع من هذا النائب في حق أمير عرب جرم، وهذا يؤكد لنا أن أحد العلماء لم يسكت على ظلم وقع على أحد الرعية، وجاهد ليس فقط بالقول ولكن حمل السلاح لمنع هذا الظلم، ولم تهدأ له ثائرة حتى تم عزل ذلك النائب بعد عدة أيام قلائل[٦٥].

وماحدث سنة ٨٩٢ هـ/١٤٨٦م أيام السلطان الأشرف قايتباي، عندما فحش أمر نائب القدس خضر بك في ذلك الوقت ، وتزايد ظلمه وسفكه للدماء وأخذ أموال

الناس، وكثر شاكوه وساءت سيرته، فكتب شيخ الخانقاه الصلاحية النجم بن جماعة في أمره للسلطان، الذي أمر بالكشف عن ذلك، وعقدت لذلك عدة مجالس بمحراب المسجد الأقصى وعدة أماكن أخرى، وأكثر الناس من الشكوى عليه، وتقدم كل من له مظلمة بشكوى ضده وتم عمل محضر بذلك تم التوقيع عليه من علماء وقضاة بيت المقدس والخليل وتم إرساله للسلطان ، فأمر بضرب ذلك النائب ورسم بأن يدفع ما عليه من الحقوق لأربابها، وعزله عن النيابة وسجنه (٦٦).

ولم ويقتصر دور العلماء في المشاركة في الحياة العامة على رفع الظلم عن أهالي بيت المقدس بل شمل جوانب الحياة المختلفة ، والقيام بالمطالبة بكل مايهم الصالح العام لأهل بيت المقدس في ذلك العصر، من ذلك ماحدث في عهد السلطان الأشرف قايتباي ، من أنه كان الملك الظاهر خشقدم قد شرع في عمارة العين الواصلة من العروب إلى القدس الشريف، ومات وهي محتاجة إلى إكمال العمارة. فلما ملك بعده الملك الظاهر بلباي ثم الملك الظاهر تمربغا رسم كل منهما بإكمال العمارة فلم تطل مدة واحد منهما، فكتب مشايخ وقضاة وأعيان بيت المقدس للسلطان الملك الأشرف قايتباي يسألون في إكمال عمارة تلك العين، فبرز مرسوم السلطان بذلك فعمرت ووصل بذلك إلى القدس وأعيد الجواب للسلطان بذلك(٦٧).

وينبغي أن نشير إلى أن دور هؤلاء العلماء لم يكن قاصراً على إخوانهم المسلمين من سكان بيت المقدس والاهتمام بمصالحهم فحسب ، بل شمل غير المسلمين من السكان، من ذلك أنه نظراً لما حدث من تشعث سقف كنيسة عُلَيَّة صهيون وحوائطها، وتوقع الرهبان الفرنسيسكان سقوطها مابين وقت وآخر وضرورة عمارتها عمارة كاملة، فتقدموا بسؤال إلى بعض فقهاء بيت المقدس هل يجوز لهم عمارتها بما يمنعها من السقوط أم لا؟ وقد أفتى هؤلاء الفقهاء بجواز ترميمها وحفظها من الهدم، ودفع ضررها الحاصل والمتوقع، وأن الممنوع فقط هو توسيع خطتها والزيادة في ارتفاعها، وبناء على هذه الفتوى سمح لهم بمقتضى المرسوم المؤرخ في ١٧ شعبان سنة ٨٣٩ هـ/٦ مارس١٤٣٦م ببناء الأجزاء المحتاجة إلى الترميم والعمارة وذلك بعد أن قام القضاة بإثبات ذلك ومعاينته(٦٨).

كما أن الوثيقة رقم ٣٣٥ من وثائق الحرم القدسي الشريف والمؤرخة في العشر الأوسط من شهر ذي القعدة الحرام سنة ٧٩٥هـ، تفيد أن بعض اليهود القاطنين في القدس قد لجأوا إلى شيخ المغاربة الشيخ محمد بن عبد الوارث المالكي لأن الوالي المسئول عن الشرطة في المدينة سارع بالختم أي الحجز على بيت أحد الموتى من اليهود ، تمهيداً لنقل موجوداته إلى بيت المال غير مدقق بالطريق الشرعي بوصية

الرجل أو البحث عن ورثته، وعند ذلك جاء اليهود إلى شيخ المغاربة عله ينجح في رفع ختم الوالي ، حيث أن اليهودي الميت ترك وصية شرعية، ولكنهم لايستطيعون إثباتها حيث أن المستحق إرثه كان في السجن عندما مات ذلك اليهودي ويتعذر معه إثبات الوصية.

ولما لم يستجب الوالي لذلك، حدد شيخ المغاربة رسالته إلى كافل المملكة في دمشق، لأن القدس كانت تتبعها، وطلب إليه أن يصدر أوامره بمرسومين إلى القاضي الشرعي المسئول عن ديوان المواريث الحشرية في القدس الشريف، وإلى نائب القدس، لينظرا هذه الشكوى وينصفا اليهودي . وإن دلت هذه الوثيقة على شيء فإنها تدل على مدى حرص علماء بيت المقدس المسلمين على تحقيق العدالة وحماية أهل الذمة في مدينتهم(٦٩).

ومن مواقف علماء بيت المقدس من القضايا المعاصرة موقفهم من بعض المسائل الدينية وبخاصة من تعاليم ابن تيمية، والمعروف أن ابن تيمية حنبلي المذهب وقد دافع عن سنن السلف الصالح من المسلمين بأدلة لم يُسبق إليها، مع أنها مستقاة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولكن حريته في الجدل والمناظرة جلبت عليه عداوة الكثير من العلماء وبخاصة من المذاهب الأخرى، كما أنه كان يعتبر نفسه مجتهداً في مذهبه الحنبلي وقد أفتى في عدة مسائل ولم يأخذ فيها بالتقليد ولا بالإجماع، وقد أنكر هؤلاء العلماء على ابن تيمية قوله إن الطلاق بالثلاث لايقع بلفظ واحد(٧٠). كما أنكروا على ابن قيم الجوزية - وهو أحد تلاميذ ابن تيمية - كلامه بمدينة القدس سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٥م بعدم جواز الشفاعة والتوسل بالأنبياء، وكذلك آخذوه على نكرانه مجرد القصد للقبر الشريف دون قصد للمسجد النبوي ، واشتدت معارضة علماء مدينة بيت المقدس لتلك الآراء، فاجتمعوا وكتبوا في ابن القيم إلى قاضي القضاة جلال الدين القزويني وغيره من قضاة دمشق، ولما وصلت كتب العلماء المقادسة في ابن القيم كتب قضاة دمشق فيه وفي أستاذه ابن تيمية إلى السلطان، فكان جزاء ابن تيمية الحبس وجزاء ابن القيم الضرب المبرح(٧١).

ألقاب العلماء:

من الأشياء التي يجب أن تسترعي نظر الباحثين في وثائق الحرم القدسي الشريف، مكانة العلماء وتقديرهم وإجلالهم، وليس أدل على ذلك من الألقاب التي تضفيها هذه المجموعة من الوثائق على هؤلاء العلماء، والتي غدت سمة من سمات التاريخ العلمي للمدينة في عصورها الإسلامية بوجه عام وعصر سلاطين المماليك

بوجه خاص، وبحيث يتضح منها أنه كان هناك نظام ثابت للتلقب بالألقاب المختلفة. فالوثيقة رقم ٣٢ تؤكد أن كل من كان يحمل اسم «أحمد» فعادة مايلقب «محب الدين»، وأن من يحمل اسم «إبراهيم» فعادة مايلقب «برهان الدين»، والوثيقة رقم ٦٤٢ تفيد أن من يحمل اسم «عيسى» فعادة مايلقب «شرف الدين»، والوثيقة رقم ٢٨ ب تفيد أن من يحمل اسم «عمر» فعادة مايلقب «سراج الدين». كما أن الوثيقة رقم ٣٦٧ تؤكد أن من يحمل اسم «محمد» كان يلقب «شرف الدين»، أو «ناصر الدين»، ومن يحمل اسم «عبد الرحمن» يلقب «جمال الدين» أو «زين الدين»، ومن يحمل اسم «يوسف» يلقب أيضاً «جمال الدين» ومن يحمل اسم «حسين» فيلقب «بدر الدين»، ومن يحمل اسم «سليمان» فيلقب «علم الدين»، ومن يحمل اسم «عبد الله» فيلقب «جمال الدين» والوثيقة رقم ٣١٦ تؤكد أن من يحمل اسم «علي» فيلقب «علاء الدين»، ومن يحمل اسم «جبريل» أو «جبرائيل» فيلقب «شمس الدين». والوثيقة رقم ٢٩٨ تبين أن من يحمل اسم «داود» فيلقب «زكي الدين»، ومن يحمل اسم «اسحق» فيلقب «زين الدين»، والوثيقة رقم ٥٧٤ تبين أن من يحمل اسم «حسن» فيلقب «بدر الدين»، ومن يحمل اسم «أبي بكر» فيلقب «تقي الدين»، ومن يحمل اسم «أيوب» فكان يلقب «نجم الدين»، والوثيقة رقم ٢٠٦ توضح أن من يحمل اسم «محمود» فكان يلقب «صفي الدين» ومن يحمل اسم «عثمان» فيلقب «محي الدين»، ومن يحمل اسم «رزق» أو «رزق الله» فكان يلقب «زين الدين». والوثيقة رقم ٣١٥ تفيد أن من يحمل اسم «يحيى» فكان يلقب «محي الدين» (٧٢).

يضاف إلى هذا العديد من الألقاب الشرفية التي كانت تطلق على كبار رجال العلم مثل «الفقير إلى الله تعالى»، «الامام»، «العالم الأوحد»، «الكامل» ، «الشيخ الصالح العابد الناسك الورع»، والألقاب المركبة مثل «زبدة العلماء»، «شيخ الإسلام»، «قدوة العلما العظام»، «عين العلما الفخام»، و«شيخ مشايخ الإسلام»، «مفتي العلما الكرام»، «صدر المدرسين العظام»، «وارث علوم الأنبياء الكرام»، «حسنة الليالي والأيام نسل العلما المحققين الفخام»، «الإمام العالم العامل» و«العلامة المحقق الفهامة»، «رحلة الطالبين»، «بقية السلف الصالحين، «بركة المسلمين»، «أقضى القضاة»، «قدوة الصالحين»، وغيرها من الألقاب الكثيرة (٧٣).

دور المسجد الثقافي :

لم يكن دور مساجد بيت المقدس قاصراً على إقامة الصلوات، وعقد حلقات الدرس، بل قامت بدور هام في نشر الوعي الديني بين أهالي مدينة بيت المقدس في ذلك العصر. فالوثيقة رقم ٤ من مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف تؤكد أنه كان يتم تعيين أحد رجال الدين من المشهود لهم بالتقوى والصلاح لإلقاء دروس الوعظ

والإرشاد والحث على التقوى، وهو الذي كان معروفاً باسم «قارئ الميعاد». هذه الدروس كان يتم إلقاؤها بعد صلاة المغرب إلى وقت آذان العشاء في أيام تم تحديدها حسب رغبة الواقف ففي مسجد الصخرة كانت أيام الاثنين والخميس من كل أسبوع حسبما تذكر بعض الوثائق، وفي المسجد الأقصى ليلة السبت من كل أسبوع ويوم الجمعة بعد الصلاة نظير راتب شهري قدره خمسة عشر درهماً.

إلا أن هذه المواعيد لم تكن ثابتة، فالوثيقة رقم ٢ والمؤرخة في سلخ ربيع الأول سنة ٧٨٨هـ تذكر أن «قراءة الميعاد» بالصخرة الشريفة يوم الجمعة من وقت التذكير إلى وقت آذان الظهر، ويوم الأحد بعد صلاة الصبح، وليلة الخميس بعد صلاة المغرب، كما أنها توضح أن درس الوعظ «قراءة الميعاد» كان يعتمد على «التفاسير والأحاديث وكلام المشايخ بالحكايات والموعظة...».

كما أن الوثيقة رقم ٢٦ تذكر أن «قراءة الميعاد» كانت تتم في المسجد الأقصى «في كل جمعة أربع مرات يوم الاثنين والثلاثاء والخميس ويوم الجمعة بعد صلاة الصبح»، وعادة ماكان يتم ختم درس الوعظ والإرشاد هذا بقراءة سورة الإخلاص وسورتي المعوذتين، وسورة الفاتحة، وأوائل سورة البقرة إلى آخر الآية الخامسة من سورة البقرة، كما نلاحظ أن الراتب الشهري قد زاد بحيث وصل عشرين درهماً بدلاً من خمسة عشر درهماً[٧٤].

الإجازات العلمية:

والإجازة جزء من نظام التعليم الإسلامي ، وهي كلمة اصطلاحية عند علماء فن مصطلح الحديث تعني أن يأذن ثقة من الثقات لغيره بأن يروى عنه حديثاً أو كتاباً سواء كان هذا الكتاب من تصنيفه أم كان يرويه عن شيوخه بالإسناد إلى مؤلفه[٧٥]. وهي تشبه الآن الشهادة التي يحصل عليها طالب العلم، وينبغي أن نشير إلى أن هذه الإجازة لم تكن تصدر من المدرسة أو أي مكان للتعليم من المؤسسات التعليمية، ولكنها تصدر عن مدرس المادة أو الشيخ بصفته الشخصية ، وليست شهادة من المعهد العلمي بأن الطالب أتم دراسته كما هو متبع اليوم[٧٦]. وكان من حق الطالب أن يحصل على أكثر من إجازة من عالم أو مدرس ، وربما أجاز له شيخ في مادة مختلفة ، وربما أجاز له أكثر من شيخ في مادة واحدة أو كتاب واحد . وفي بعض الأحيان يقوم الشيخ بإجازة الطالب في المواد التي درسها عليه فقط ، أما إذا رأى فيه الكفاية والأهلية التامة ، يجيزه الشيخ بإجازته الشخصية بمعنى أن يساويه بنفسه في المؤهلات العلمية التي يحملها[٧٧].

وكان منح الإجازة يتم في احتفال خاص، بحيث يجتمع أهل الفضل والعلم، ويؤدي الشخص طالب الإجازة مايطلب منه تسميعه فيما يشبه المناقشة العلنية التي تتم في

عصرنا الحالي للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه، وعادة ما تبدأ الإجازة بالبسملة وحمدلله، ثم مقدمة في فضل العلم والعلماء ومكانتهم، ثم تقريظ ومدح في طالب الإجازة، والإسهاب في المدح، ثم الإذن له بالتدريس والفتوى، وكذلك الإجازة له بروايات كل مرويات الأستاذ ومصنفاته وفق الشروط المتبعة في ذلك، يلي ذلك اسم الشيخ الذي منح الإجازة وتاريخ منحه لها(٧٨).

واختلف أسلوب الإجازة مع الوقت، وكانت الإجازة تكتب في البداية على هامش ورقة أو كتاب مجاز به ثم أصبحت تصدر مطولة، وفي أسلوب منسق، وتذيل بتوقيع الشيخ المجيز ويأتي بعد ذلك تصديق شاهد أو أكثر على صحة تلك الإجازة(٧٩). والإجازة التي بين أيدينا في وثائق الحرم القدسي الشريف جاءت في الوثيقة رقم ٥٣، وهي إجازة في التصوف خاصة بالطريقة القادرية، والمجيز هو الشيخ عبد الرحمن رياض الهندي بن نصار الدهلوي ، وأصله واضح من نسبته إلى الهند ومدينة دهلي «دلهي» بالذات، وهو شيخ زاوية الهنود بالقدس، والطريقة القادرية الصوفية من أشهر الطرق الصوفية في القدس وأوسعها انتشاراً، ومؤسس هذه الطريقة هو الشيخ عبد القادر الجيلاني «٤٧٠ - ٥٦١هـ». وتتضمن الإجازة بعد المقدمة الإشادة بالإسناد وبأهميته في حفظ الدين، وتمجيد أولياء الله وتفضيلهم على من سواهم، والإشادة بالطريقة القادرية وبيان فضل مؤسسها ومكانته ، وبيان انتظام الشيخ عبد الرحمن بن رياض بن نصار الدهلوي في سلك الطريقة القادرية وصفاته مع الدعاء له، وسلسلة شيوخ المجيز إلى السيد عبد القادر الجيلاني، ونسب الجيلاني المنتهي إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، ووصايا الشيخ لمريده عبد الرحمن(٨٠).

وينبغي أن نشير إلى نوع آخر وهي الإجازة بعراضة الكتب، فعندما يتم أحد الطلبة حفظ أحد الكتب في فن من الفنون فإنه يقوم بعرضه على مشايخ عصره «فيقطع الشيخ المعروض عليه ذلك الكتاب ويفتح منه أبواباً ومواضع ليستقرئه إياها من أي مكان اتفق فإذا مضى فيها من غير توقف ولا تلعثم استدل بحفظه تلك المواضع على حفظه لجميع الكتاب وكتب له بذلك كل من عرض عليه وتكتب الاجازة من هذا النوع في ورق مربع صغير»(٨١). وتشير بعض المصادر المعاصرة إلى أنه في عراضة كتب الحديث، وبخاصة الكتب الصغيرة مثل كتب الأربعينات التي تجمع أربعين حديثاً، أو كتب الثمانين حديثاً، أو حتى في كتب الشروح الخاصة بها، فغالباً ماكان يقوم الشيخ بإبدال بعض الألفاظ، وزيادة ألفاظ أخرى، أو أن يبدل حديثاً صحيحاً بآخر غير صحيح، ويترك للطالب أن يفطن إلى الخطأ. أما الإجازة في الطب فإنه متى أتم الطالب دراسته في فن من فنون الطب، أو كتاب معين فيه، تقدم إلى رئيس الأطباء في البيمارستان أي المستشفى وطلب منه إجازته للاشتغال بالطب(٨٢). وكانت هذه الإجازة

يتم الحصول عليها بنفس الطريقة السابقة، ولكنها كانت تنقسم إلى قسمين : إجازة نظرية، وإجازة ممارسة، أي أنه يمكن أن يجاز الطالب في كتاب معين أو فن معين لإقرائه أو تدريسه فقط، ثم كانت تصدر إجازة أخرى للتصريح لصاحبها بالاشتغال بالطب وممارسته عملياً[٨٣].

نسخ الكتب :

لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن حب الناس للكتب والمكتبات كان قد بلغ حداً يفوق الوصف، فتعددت أسواق ومتاجر الكتب في ذلك العصر تعدداً واضحاً، وكان يفد إليها العلماء وطلاب العلم من كل مكان إما للشراء، أو القراءة والاطلاع. من هذه الأسواق سوق الوارقين والتي قام على العمل بها مجموعة كبيرة من المشتغلين ببيع وشراء الكتب في حوانيتهم، يساعدهم فيها مجموعة من النساخين الذين ينسخون لهم نوادر الكتب المخطوطة، ومجموعة أخرى من الدلالين أو سماسرة الكتب. وهناك في مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف إشارة إلى هؤلاء، فالوثيقة رقم ٤٩٤ والمؤرخة في رابع شهر الحجة سنة خمس وتسعين وسبعمائة تلقي كثيراً من الأضواء على مهنة نسخ الكتب في القدس في ذلك العصر، والتي اشتغل بها عدد لابأس به من سكان المدينة في ذلك العصر. كما أنها تعد من أغنى الوثائق بكثرة الأدوات المذكورة فيها من حيث الملابس، وأثاث البيت بما يثبت أن دخل المشتغلين بهذه المهنة كان كبيراً. أضف إلى ذلك كثرة أدوات النسخ وصناعة الحبر. فقد جاء فيها من الأدوات «كيس ضمنه كبريت» و«كيس ضمنه شب»، و«حجارة وزلط». و«جراب جلد» ضمنه قشر بيض». واضح أنها كانت تستعمل في صناعة الحبر، كما أنها تشير إلى اشتغال بعض مثقفي ذلك الزمان بحرفة نسخ الكتب، وبوجه خاص ممن وفد من بلاد المغرب، حيث جاء في السطر الأول من الوثيقة: «حصل الوقوف على رجل ضعيف بحارة المغاربة بالسويقة بدار الخليل الدكاني يسمى محمد بن محمد بن عمر النساخ...» حيث كان للمغاربة حارة تعرف بحارة المغاربة في القدس الشريف، ولهم زاوية بها وعليها أوقاف كثيرة، ولهم شيخ يسمى شيخ المغاربة يشرف على أوقاف الزاوية وينظم أمور المغاربة، ومن الملاحظ أن هذا الحي كان قد وقفه الملك الأفضل بن صلاح الدين على طائفة المغاربة[٨٤].

وقد حرصت كتب الفقهاء في ذلك العصر على إيضاح أهمية هذه المهنة ، وحقوق المشتغلين بها والشروط الواجب توفرها فيمن يشتغل بها، إذ أوضحت للناسخ أن : «من حقه ألا يكتب من الكتب المضلة، ككتب أهل البدع والأهواء؛ وكذلك لا يكتب الكتب التي لا ينفع الله تعالى بها؛ كسيرة عنترة وغيرها من الموضوعات المختلفة التي تضيع الزمان، وليس للدين بها حاجة، وكذلك كتب أهل المجون، فينبغي للناسخ ألا يبيع دينه

بدنياه، ومن النساخ من لا يتقي الله تعالى ويكتب عن عجلة، ويحذف من أثناء الكتاب شيئاً رغبة في إنجازة. إذا كان قد استؤجر على نسخة جمله وهذا خائن لله تعالى في تضييع العلم، وجعل الكلام بعضه غير مرتبط ببعض، ولمصنف الكتاب في بتره تصنيفه وللذي استأجره في سرقته منه هذا القدر. قال أصحابنا؛ ولو استأجره ليكتب شيئاً، فيكتبه خطأ، أو بالعربية فيكتبه بالعجمية، أو بالعكس، فعليه ضمان نقصان الورق، ولا أجرة له... ومن يستأجر ناسخاً يبين له عدد الأوراق والأسطر في كل صفحة. واختلف في الحبر على من يكون إذا لم يعين على من يكون، فالأصح الرجوع إلى العادة؛ فإن اضطربت وجب البيان، وإلا فيبطل العقد»(٨٥).

واضح من هذا النص أنه أورد مهام الناسخ وما يجب عليه أن يراعيه أثناء الكتابة، وحقوقه عند النسخ، أي أنه أورد كل ماله وماعليه، فلو تمسك بهذه الأمور لخرجت نسخ الكتب المختلفة على أحسن مايكون، ولما وجد هناك مايشوب هذه العملية الهامة في مجال الخدمات المكتبية في وقت كانت عملية النسخ على درجة كبيرة من الأهمية لطالبي العلم. كذلك كان من مهمة الناسخ أن يرتب الأوراق التي قام بنسخها ويقدمها للمجلد الذي يتولى تجليدها، ويبدو أن مهنة النسخ هذه لاقت إقبالاً كبيراً في ذلك العصر، نظراً لما كانت تدره على صاحبها من كسب مادي، إذ نسمع أن أحد النساخ كان يحصل على ألف درهم للنسخة الواحدة(٨٦).

توارث الوظائف العلمية والدينية:

فقد جاء في وثيقة وقف السلطان صلاح الدين الأيوبي على الخانقاه الصلاحية بالقدس : «على أن الشيخ الناظر على هذا الوقف يفوض النظر لمن يكون أهل له مع المشيخة إن لم يكن له ولد يصلح، فإن كان له أولاد ذكور فسينده هو والمشيخة للأكبر والأمثل منهم من غير مشاركة أحد له في ذلك. يجري الأمر في ذلك كذلك مادامت ذريته موجودة فإذا انقرضوا ولم يتبق أحد منهم فينظر في الأمثل من صوفية المكان فيكون شيخهم منهم لا من غيرهم ناظراً عليهم ويكون الحكم فيه كمن تقدمه...»(٨٧). والمعروف أن بني غانم كانوا يتوارثون مشيخة الخانقاة الصلاحية بالقدس منذ أن عين صلاح الدين جدهم الشيخ غانم الأنصاري الخزرجي شيخاً للخانقاه سنة ٥٨٥هـ(٨٨). كما إن الوثيقة رقم ع/١٨ والخاصة بالمدرسة القادرية التي أنشأتها مصر خاتون زوجة الأمير ناصر الدين محمد بن دلغادر أيام الأشرف برسباي سنة ٨٣٦هـ والتي تقع بين باب حطة وباب الأسباط في ساحة الحرم القدسي الشريف، هذه الوثيقة توضح أن بعض شيوخ المدارس ونظارها كان يتم دفنهم داخل تلك المؤسسات إلى جوار قبر الواقف إن كان له قبر ، مما ساعد على أن تصبح هذه المنشآت يتوارثها الوارثون، كما

يتوارثون الوظائف بها، فضلاً عن أنها توضح السبب في أن تؤول بعض هذه المنشآت إلى أسرات مقدسية بعينها ، وهم مازالوا يعيشون في بعضها من ذلك الحين حتى العصر الحديث(٨٩).

ارتباط القدس بالحجاز:

ومن الأضواء الجديدة التي تلقيها وثائق الحرم القدسي الشريف، والتي تؤكد بشكل قاطع على عروبة القدس في عصر سلاطين المماليك، والارتباط الشديد بينها وبين المدن المقدسة الإسلامية في الحجاز مكة المكرمة والمدينة المنورة، لا باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين فحسب، بل باعتبار ما تم وقفه فيها من أوقاف يرسل ريعها إلى الحجاز للإنفاق منه على مصالح أحد الحرمين. فالوثيقة رقم ٢٢ من هذه المجموعة من الوثائق، والمؤرخة في شهر ذي القعدة عام ٧٠٧هـ، وهي عبارة عن إيصال باستلام نقدية، ذكرت الوثيقة أنها خمسة آلاف درهم، هي عبارة عن ريع إحدى القرى وهي قرية القصور، وهي قرية صغيرة من أعمال القدس، موقعها غير معروف اليوم. وكان عدد سكانها في القرن العاشر الهجري ٢٧ عائلة كلهم مسلمون(٩٠). ويمكن قراءة اسم القرية على أنه القصعة وهو احتمال أضعف من القراءة الأولى - القصور - وعلى أية حال فهناك اليوم خربة القصعة في ظاهر بيت عوا الشرقي من أعمال الخليل(٩١). تلك القرية تم وقفها للإنفاق على جامكية «راتب» الخطيب والمؤذنين ومصالح السقاية المنصورية بالمدينة النبوية، وقد تم تسليم هذا المبلغ في التاريخ المذكور أعلاه لإمام الروضة النبوية الشريفة، ويدعى عمر بن أحمد بن الخضر الشافعي، الذي قام بكتابة هذا الإيصال(٩٢).

الصرة السلطانية :

من قديم الزمان ومنذ أيام الدولة الأموية كانت ترد إلى القدس الهبات والعطايا من الخلفاء والسلاطين لتوزع على خدام الحرم القدسي الشريف وعلى العلماء، وأرباب الوظائف الدينية وغيرهم من أهل المدينة المقدسة، كما كان سلاطين الأيوبيين والمماليك، ومن بعدهم سلاطين العثمانيين يهتمون اهتماماً بالغاً بمصالح الحرم القدسي الشريف والمدينة المقدسة. تلك المبالغ السنوية أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها لها رسومها وأنظمتها وهي التي عرفت باسم «الصرة». وفي العصر العثماني بوجه خاص عين للصرة في استنبول «أمين خاص» يتولى الإشراف على شؤونها كافة، وخاصة ما يتعلق بكيفية توزيعها على المستحقين، ويحتفظ «للصرة» بسجلات أو دفاتر يعاد النظر فيها كل عام(٩٣). ولم يكن هذا بجديد على العصر العثماني ، إذ أن الوثيقة

رقم ع/٣٥ من مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف تنص صراحة على أن هناك صرة مصرية كانت ترد كل سنة من مصر المحمية لأهالي القدس الشريف، وأنه كان يتم توزيع مبالغها حسب الأسماء المدونة في دفتر الصرة المرقومة والتصرف القديم(٩٤). كما أن الوثيقة رقم ٨ من مجموعة الوثائق هذه وتاريخها ٣ رجب سنة ٧٠١هـ في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون تفيد وجود هذه «الصرة» وأنها شملت الغلال إلى جانب المبالغ النقدية(٩٥).

وفي القرن الحادي عشر للهجرة كتب السائح التركي أوليا جلبي يقول : «هناك ثمانمائة موظف يتقاضون رواتب في المسجد الأقصى . ومن ضمن هؤلاء أئمة المذاهب الأربعة ووعاظ ومدرسون وخدام، وفيه خمسون من المؤذنين والمسبّحين والمبلغين والقراء والسدنة. وكانت رواتب هؤلاء تدفع من قبل السلطان، فإن خازن السلطان «أمين الصرة» كان يأتي سنوياً ليوزع عليهم الهبات والهدايا»(٩٦). وكان هؤلاء يتقاضون رواتبهم إما من الذهب أو الفضة التي ترد ضمن الصرة في كل سنة، وبالإضافة لذلك فإن «الصرة» كانت تشتمل على كميات من اللحم والخبز والمؤن المختلفة التي كانت توزع على موظفي الحرم وأهل القدس حسب وظائفهم(٩٧). ومن الملاحظ على «الصرة» أن الحصة المقررة لشخص ما في الصرة كانت تورث، كما كان من الممكن للمستحق في «الصرة» أن يتنازل عن الحصة المقررة له إلى شخص آخر ثان بطريق الفراغ أو التنازل مقابل مبلغ معلوم من المال يدفعه الثاني للأول «أي له أن يبيعها»، ويشترط أن يتم ذلك بمعرفة القاضي وتصديقه، كما كان الإنعام الأصلي على شخص ما بحصته في «الصرة» يتم ببراءة صادرة عن السلطان، ويتولى القاضي التصديق على صحة البراءة، كذلك كان للصرة دفتر خاص تسجل فيه أسماء المستحقين في كل سنة ، كما كان المستحقون ينقسمون إلى جماعات كثيرة بحيث كان يستفيد من الصرة عدد كبيرة من سكان المدينة(٩٨).

البيمارستان ودراسة الطب :

يرجع وجود البيمارستان « المستشفى» في مدينة بيت المقدس إلى أيام الفاطميين، حيث يذكر الرحالة الفارسي ناصر خسرو الذي زار المدينة سنة ٤٣٧هـ/١٠٤٥م أنه «في بيت المقدس مستشفى عظيم عليه أوقاف طائلة ويصرف لمرضاه العديد من العلاج والدواء وبه أطباء يأخذون مرتباتهم من الوقف، وهذا المستشفى ومسجد الجمعة على حافة وادي جهنم»(٩٩). وفي العصر الأيوبي كان هناك «البيمارستان الصلاحي» الذي أنشأه صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨٨هـ/١١٩٢م، واستمر يؤدي وظيفته طوال العصر المملوكي(١٠٠). ولقي الكثير من العناية من سلاطين وأمراء

رقم ع/٣٥ من مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف تنص صراحة على أن هناك صرة مصرية كانت ترد كل سنة من مصر المحمية لأهالي القدس الشريف، وأنه كان يتم توزيع مبالغها حسب الأسماء المدونة في دفتر الصرة المرقومة والتصرف القديم[٩٤]. كما أن الوثيقة رقم ٨ من مجموعة الوثائق هذه وتاريخها ٣ رجب سنة ٧٠١هـ في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون تفيد وجود هذه «الصرة» وأنها شملت الغلال إلى جانب المبالغ النقدية[٩٥].

وفي القرن الحادي عشر للهجرة كتب السائح التركي أوليا جلبي يقول : «هناك ثمانمائة موظف يتقاضون رواتب في المسجد الأقصى . ومن ضمن هؤلاء أئمة المذاهب الأربعة ووعاظ ومدرسون وخدام، وفيه خمسون من المؤذنين والمسبّحين والمبلغين والقراء والسدنة. وكانت رواتب هؤلاء تدفع من قبل السلطان، فإن خازن السلطان «أمين الصرة» كان يأتي سنوياً ليوزع عليهم الهبات والهدايا»[٩٦]. وكان هؤلاء يتقاضون رواتبهم إما من الذهب أو الفضة التي ترد ضمن الصرة في كل سنة، وبالإضافة لذلك فإن «الصرة» كانت تشتمل على كميات من اللحم والخبز والمؤن المختلفة التي كانت توزع على موظفي الحرم وأهل القدس حسب وظائفهم[٩٧]. ومن الملاحظ على «الصرة» أن الحصة المقررة لشخص ما في الصرة كانت تورث، كما كان من الممكن للمستحق في «الصرة» أن يتنازل عن الحصة المقررة له إلى شخص آخر ثان بطريق الفراغ أو التنازل مقابل مبلغ معلوم من المال يدفعه الثاني للأول «أي له أن يبيعها»، ويشترط أن يتم ذلك بمعرفة القاضي وتصديقه، كما كان الإنعام الأصلي على شخص ما بحصته في «الصرة» يتم ببراءة صادرة عن السلطان، ويتولى القاضي التصديق على صحة البراءة، كذلك كان للصرة دفتر خاص تسجل فيه أسماء المستحقين في كل سنة ، كما كان المستحقون ينقسمون إلى جماعات كثيرة بحيث كان يستفيد من الصرة عدد كبيرة من سكان المدينة[٩٨].

...ستان ودراسة الطب :

...شفى» في مدينة بيت المقدس إلى أيام الفاطميين،

المماليك، بل وأهل الخير واليسار. فالوثيقة رقم ٢٠م من وثائق الحرم القدسي الشريف والمؤرخة في ٥ صفر سنة ٧٦٨هـ تخبرنا أن أحد تجار بيت المقدس أوقف داراً على مصالح البيمارستان الصلاحي، على أن ينفق من ريع تلك الدار لشراء أدوية للمرضى، وأغذيتهم ، وأغذية المجانين وأدويتهم، وسائر مايحتاجون إليه؛ وإذا كان السلطان صلاح الدين الأيوبي قد حرص على تشييد هذا البيمارستان لكي يستفيد من خدماته أهل القدس، فإن هذا التاجر قد شارك بدور فعال في المحافظة على ذلك البيمارستان، وعلى أن يستمر في أداء رسالته بعد صلاح الدين بأكثر من مائة وسبعين سنة [١٠١]. كما أن الوثيقة رقم ٣١١ المؤرخة في ٢٥ صفر ٧٤٥هـ تذكر أن أحد أمراء المماليك ويدعى بكتمر الجوكندار قد أوقف قرية مجدل فضيل من عمل مدينة الخليل على مرضى المسلمين الفقراء والمساكين الذين يترددون على هذا البيمارستان، وتوزع عليهم الأدوية والعقاقير بلا مقابل ، كما كان يتردد عليه الجرحى من الجنود[١٠٢].

وجرت العادة أن ينقسم البيمارستان إلى قسمين، أحدهما للرجال والآخر للنساء، كما كانت هناك عنابر «قاعات» للأمراض المختلفة مثل الأمراض الباطنة، والجراحة، وأمراض العيون وغيرها. أما المجانين فقد كانت تخصص لهم أقسام خاصة بهم، وكانت تلك العنابر أو القاعات تزود بالمتخصصين[١٠٣].

وبالنسبة للعلاج، فقد كانت هناك طريقتان للعلاج، علاج خارجي أي أن المريض يتناول الدواء من البيمارستان ثم ينصرف ليتعاطاه في منزله، وفي هذه الحالة كان الطبيب يجلس على دكة، ويكتب لمن يرد عليه من المرضى العلاج في أوراق خاصة يصرفون بها تلك الأشربة والأدوية التي يصفها لهم الطبيب[١٠٤]. وهو شبيه بما يحدث في المستشفيات في عصرنا الحالي . والعلاج الداخلي، أي في داخل البيمارستان حيث يوزع المرضى على العنابر أو القاعات بحسب أمراضهم، ولكل قسم من أقسام البيمارستان طبيب أو أكثر بحسب اتساع القسم وعدد مرضاه، وإذا دعى الحال يستدعي الطبيب من قسم آخر غير القسم الذي فيه المريض لاستشارته[١٠٥].

كذلك كان في البيمارستان ناظر يشرف على إدارته، وكان النظر على البيمارستان يعد واحداً من الوظائف الهامة، وكان نائب السلطنة بالقدس يختار ناظر البيمارستان من أرباب الأقلام «أرباب العلم»[١٠٦] . كما وجد لكل قسم من أقسام الأمراض المختلفة رئيس، فهناك رئيس للجرائحية، ورئيس المجبرين، ورئيس الكحالين «أطباء العيون» وغيرهم؛ كما وجد في البيمارستان كثير من الفراشين والممرضين من الرجال والنساء، ولهم المعاليم «المرتبات» الوافية ومن الجامكية «الأشياء العينية» الشيء الوفير[١٠٧].

كما كان يلحق بالبيمارستان صيدلية تسمى «الشرابخاناه»، وفيها من أنواع الأشربة والمعاجين النفيسة والمربيات الفاخرة، وأصناف الأدوية ، والآنية الصيني والأزيار الشيء الكثير، ولكل شرابخاناه مهتار أي رئيس الصيدلية متسلم لحواصلها ، وله

مكانة عالية، وله غلمان «مساعدين» برسم الخدمة يطلق على كل واحد منهم شراب دار[١٠٨].

وتلقي الوثيقة رقم ٣٦ المؤرخة في ١٧ محرم سنة ٧٩٧هـ الضوء على إحدى المنشآت الاجتماعية وهي التربة التي أنشأها الأمير بدر الدين بن حسام الدين بركة خان، وأوقف عليها قرية دير الغصون في طولكرم، ومن ريع هذه القرية كان ينفق على التربة وما تقوم به من أعمال الخير من مداواة المرضى، وتجهيز الموتى بالقدس الشريف، وبهذا لم تقتصر هذه التربة على كونها مدفناً لهذا الأمير وذريته من بعده، بل غدت واحدة من المنشآت الهامة بما قدمته من خدمات، وماحوته من أحواض للدواب، وحوانيت، هذه التربة أصبحت منذ عام ١٩٠٠م المكتبة الخالدية[١٠٩].

وينبغي أن نشير إلى أن مهمة البيمارستان لم تكن قاصرة على مداواة المرضى فحسب، بل كان البيمارستان كلية للطب يتخرج منها المتطببون والجرائحية والكحالون «أطباء العيون» كما يتخرجون اليوم من كليات الطب. وفي ذلك العصر الذي نحن بصدده فإن كل من يحمل لقب «الحكيم» فهو من كبار مشاهير الأطباء[١١٠]. إذ المفروض فيه المعرفة بتركيب البدن ومزاج الأعضاء والأمراض الحادثة فيها، وأسبابها، وأعراضها، وعلاماتها، والأدوية النافعة فيها، والاعتياض عما لم يوجد منها وطرق مداواتها. ومن لم يكن كذلك فليس من حقه مداواة المرضى ولا يجوز له الإقدام على علاج يخاطر فيه، ولا يتعرض لما لا علم له فيه [١١١]. وقد عرفت مدينة بيت المقدس مثل غيرها من المدن الإسلامية وجود رئيس الأطباء، بمثابة المشرف على الأطباء يمتحنهم فمن وجده مقصراً في علمه أمره بالاشتغال وقراءة العلم، ونهاه عن المداواة حتى يصل إلى الدرجة التي تؤهله لذلك ، وربما كان هذا الحكيم نفسه هو رئيس بيمارستان القدس[١١٢]. كذلك كان للطبيب الحرية التامة في العمل والتجريب واستنباط الأساليب المناسبة للعلاج كما كان لبعض الأطباء أنواع من العلاج من مبتكرات قرائحهم، وكانت التجارب تدون في كتب خاصة يقرؤها الجمهور من الأطباء[١١٣]. هذا إلى جانب الكثير من الوصفات الطبية المجربة لعلاج بعض الأمراض الشائعة مثل الإسهال، والسعال ، وأمراض الكلى وغيرها. فالوثيقة رقم ١٨٢ من مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف مليئة بتلك الوصفات الطبية التي اعتمدت على الثوم، وصفار البيض، والتين، وزيت الزيتون، والصمغ العربي، والمسك، والكمون، وبعض الأعشاب الطبية، والطين الأرمنى[١١٤].



الهوامش والتعليقات:

١ - Bayard Dodge : Muslim education in Medieval Times. The Middle East Institute, Washington, 1962, p. 3.

٢ - مجير الدين الحنبلي : الأنس الجليل بتاريخي القدس والخليل ، طبع المطبعة الوهبية بالقاهرة، ١٢٨٣هـ، جـ٢، ص ٥٦١- ٥٩٦.

٣ - د. سليمان اسحق عطية: تاريخ التعليم في فلسطين على عهد سلاطين المماليك، رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، ١٩٥٧، ص ٨.

٤ - مجير الدين : نفسه، جـ٢ ، ص ٥٧٤.

٥ - د. كامل العسلي : وثائق مقدسية تاريخية، طبع عمان، ١٩٨٣م، جـ١ ، ص ١٩٥ - ١٩٦.

٦ - Van Berchem (Max) : Materiaux Pour un Corpus Inscriptiorum Arabicar-um, Syre DeSud, Jerusalem Ville, Vol. 25, 1925, p. 214.

٧ - ابن الحاج «أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي ت ٧٣٧هـ»: المدخل إلى الشرع الشريف، القاهرة، ١٣٢٠هـ، جـ٢، ص ١٨١ - ١٨٢؛ د. على السيد على : القدس في العصر المملوكي ، القاهرة ١٩٨٦م، ص ١٥٩.

٨ - المصدر السابق : نفسه، جـ٢ ، ص ١٠١؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٥٩ - ١٦٠.

٩ - مجير الدين الحنبلي : نفسه، جـ٢، ص ٦٠٣ ؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٦١.

١٠ - Bayard Dodge: Op. Cit., pp. 10 - 11.

١١ - ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، طبع حيدر آباد الدكن، ١٣٤٨هـ، جـ٢، ص ٩١.

١٢ - Bayard Dodge : Op. Cit., pp. 7-8.

١٣ - د. علي السيد : نفسه، ص ١٦٢، ومابها من مراجع.

١٤ - مجير الدين : نفسه، جـ٢ . ص ٣٩٠ - ٣٩١.

١٥ - المصدر السابق : نفسه، جـ٢، ص ٣٩٠ - ٣٩١؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٦٣.

١٦ - د. علي السيد : نفسه ، ص ١٦٣.

١٧ - الخالدي «أحمد سامح»: أهل العلم بين مصر وفلسطين، القدس ، ١٩٤٧م، ص٨.



١٨ - مجير الدين الحنبلي : نفسه، جـ٢، ص ٣٩٥ - ٣٩٦؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٦٤.

١٩ - مجير الدين: نفسه، جـ٢، ص ٣٨٥ - ٣٩٨؛ اللقيمي «الشيخ مصطفى أسعد، ت ١١٧٨هـ»: كتاب لطايف أنس الجليل في تحايف القدس والخليل، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٥٢٥ تاريخ، ورقة ٢٣ - ٣٥؛ د. علي السيد: نفسه، ص ١٦٤.

٢٠ - الخالدي : نفسه، ص ١٢.

٢١ - كرد علي : خطط الشام، دمشق، ١٩٢٥م، جـ٦ ، ص ١٢٥.

٢٢ - سليمان اسحق عطية: نفسه، ص ١٣؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٦٥.

٢٣ - د. كامل العسلي : نفسه ، جـ١، ١٠٥ - ١١٠.

٢٤ - المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص ١١٣ - ١١٤.

٢٥ - المصدر نفسه، جـ١، ص ١١٤ - ١١٧.

٢٦ - المصدر ، نفسه جـ١ ، ص ١١٦ - ١١٧.

٢٧ - المصدر، نفسه، جـ١ ، ص ١١٦ - ١١٨.

٢٨ - د. عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة السلطان قايتباي ، دراسة وتحليل المدرسة بالقدس والجامع بغزة، طبع القاهرة ١٩٦١م، ص ٤١١ - ٤١٢.

٢٩ - د. كامل العسلي : نفسه ، جـ٢ ، ص ٢٢٩.

٣٠ - مجير الدين الحنبلي : نفسه، جـ٢ ، ص ٢١١ - ٢١٤؛ القلقشندي : نفسه، جـ١٢، ص ١٠٥ - ١٠٦؛ عارف باشا العارف: المفصل في تاريخ القدس ، ص ٥٠١ - ٥٠٢؛ د. محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي الشريف، حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت، الحولية السادسة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٧٤.

٣١ - د. كامل العسلي : نفسه، جـ١، ص ٨١ - ٩٣.

٣٢ - المصدر السابق نفسه ، جـ١ ص ٩٤.

٣٣ - المصدر السابق نفسه، جـ١، ص ٩٤ - ٩٥.

٣٤ - Bayard Dodge : Op. Cit. p. 24.

٣٥ - تنسب هذه المدرسة إلى الشيخ نصر الدين القدسي، ثم عرفت بالغزالية نسبة إلى أبي حامد الغزالي ، والتي أعاد إنشاءها الملك المعظم عيسى، وجعلها زاوية لقراءة القرآن والاشتغال بالنحو ووقف عليها كتباً من جملتها إصلاح المنطق لأبي

يوسف يعقوب بن إسحق ابن السكيت، وظلت فترة كبيرة من العصر المملوكي تؤدي تلك الوظيفة، راجع الأنس الجليل لمجير الدين الحنبلي ، ج٢ ، ص ٣٨٦.

٣٦ - مجير الدين : نفسه، ج٢، ص ٦٠١ - ٦١٨.

٣٧ - المصدر السابق : نفسه، جـ٢، ص ٣٨٠، ٣٨٦.

٣٨ - المصدر نفسه، جـ٢، ص ٣٩١؛ كرد علي : نفسه، جـ٦، ص ١٢٥؛ د. علي السيد : القدس ، ص ١٦٢ - ١٦٣.

٣٩ - د. كامل العسلي : نفسه، جـ١ ، ص ١٠٨- ١١٠؛ مجير الدين الحنبلي : نفسه، جـ٢، ص ٦٥٩- ٦٦١؛ عبد الغني النابلسي : الحضرة الأنيسية في الرحلة القدسية، طبع جريدة الإخلاص بمصر، ١٩٠٢م، ص ١٨ - ٢٠.

٤٠ - مجير الدين الحنبلي: نفسه، جـ٢، ص ٣٩٠.

٤١ - عارف باشـــا العـــارف: تاريخ القدس، طبع دار المعارف، القاهر ١٩٥١، ص ٨٩؛ د. علي السيد: نفسه، ص ١٦٥.

٤٢ - ابن إياس : نفسه ، جـ٣ ، ص ٢١٨؛ د. علي السيد : نفسه ، ص ١٦٥.

٤٣ - Nicola Ziadeh: Urban Life in Syria Under the Early Mamluks, Bierut, 1953. pp. 156 - 157.

٤٤ - د. محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دار النهضة، بالقاهرة ١٩٨٠م، ص ٢٤٥.

٤٥ - الأنس الجليل ، جـ٢، ص ٤٨٦.

٤٦ - المصدر السابق، جـ٢، ص ٤٧٤.

٤٧ - د. كامل العسلي : نفسه، جـ١ ، ص ١١٧.

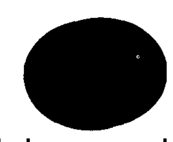
٤٨ - د. علي السيد : نفسه ، ص ١٦٦.

٤٩ - د. كامل العسلي : نفسه ، جـ٢ ، ص ١٢٧ - ١٣٧.

٥٠ - المصدر السابق ، نفسه، جـ٢ ، ص ١٣٧ - ١٣٨.

٥١ - المصدر نفسه، ج٢ ، ص ٢١٥ - ٢١٦.

٥٢ - المصدر نفسه، جـ٢، ص ٢٥١.



٥٣ - المصدر نفسه، جـ٢ ، ص ٢٥٢.

٥٤ - المصدر نفسه، جـ٢، ٢٥٣.

٥٥ - المصدر نفسه، جـ٢، ص ٢٥٣.

٥٦ - المصدر نفسه، جـ٢، ص ٢٥٢.

٥٧ - المقريزي : السلوك ، جـ٣، قسم ٢، ص ٤٨٠؛ ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر، جـ١، ص ٢٥٦؛ مجير السيد الحنبلي : نفسه، جـ٢، ص ٥٥٧ - ٥٥٨؛ ابن إياس: نفسه، جـ١ ، ص ٣٢٤.

٥٨ - الأنس الجليل ،جـ٢، ص ٤٦٤- ٣-٦؛ د. عبد الحميد زايد : القدس الخالدة، طبع دار الكتب المصرية ١٩٧٤م، ص ٢٦٢.

٥٩ - د. علي السيد : القدس ، ص ٦٥ - ٦٩.

٦٠ - المرجع السابق : نفسه، ص ١٣٧.

٦١ - Lapidus (Ira Marvin) : Muslim cities in the Later Middle Ages, Harvard Uni. Press, 1967, pp. 107 - 113؛ ابن أجا «شمس الدين محمد بن محمود خليل الحلبي ت ٨٨١هـ» : تاريخ الأمير يشبك الظاهري، تحقيق د. عبد القادر طليمات ، دار الفكر العربي، ١٩٧٣م، ص ١٦.

٦٢ - مجير الدين الحنبلي : نفسه، جـ٢، ص ٥٦٢-٥٦٣؛ د. علي السيد : القدس، ص ١٧٤.

٦٣ - Lapidus : Op. Cit. pp. 135 - 141.

٦٤ - مجير الدين الحنبلي : نفسه، جـ٢، ص ٥٨٠؛ د. علي السيد: نفسه، ص ١٧٤.

٦٥ - السخاوي «شمس الدين محمد بن عبد الرحيم ت ٩٠٢هـ»: التبر المسبوك في ذيل السلوك، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٤م، ص ٢٠٨؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٧٤.

٦٦ - مجير الدين الحنبلي : نفسه، جـ٢، ص ٦٧٠ - ٦٧٢؛ د. علي السيد: نفسه، ص ١٧٥.

٦٧ - المصدر السابق : نفسه، جـ٢، ص ٦١٨؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٧٥.

٦٨ - د. أحمد دراج: المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري- الخامس عشر الميلادي ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٤٠؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٧٦.

٦٩ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٩٢ - ٩٥.

٧٠ -المقريزي : السلوك، جـ٢ ، قسم١، ص ٢٠٣؛ رشاد الإمام: مدينة القدس في العصر الوسيط، تونس ، ١٩٧٦، ص ٢٢٣ - ٢٢٥؛ د. علي السيد : نفسه، ص ١٧٦.

٧١ - المقريزي: نفسه، جـ٢ ، قسم١، ص ٢٠٣.

٧٢ - د. كامل العسلي : وثائق مقدسية ، جـ١، ص ٢٢١ - ٢٦٠؛ جـ٢، ص ١٠٣ - ١٢٩، ص ١٢٤ - ١٥٢.

٧٣ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ١٦ - ٥٧، ص ١٠٣ - ١٢٩.

٧٤ - المصدر نفسه، جـ١، ص ١٩٧ - ٢٠٧.

٧٥ - دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، أكتوبر ١٩٣٣م، المجلد الأول، مادة إجازة.

٧٦ - القلقشندي : نفسه، جـ١٤، ص ٣٢٢؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٤٦.

٧٧ - الفاسي : العقد الثمين، جـ١، ص ٢١٤ - ٢١٥؛ د. علي السيد : الحياة الثقافية في المدينة المنورة عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ١٠٦ - ١٠٧.

٧٨ - د. علي السيد : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

٧٩ - د. كامل العسلي : نفسه، جـ١، ص ٢٩٧.

٨٠ - المصدر نفسه، جـ١، ص ٢٩٧ - ٢٩٩.

٨١ - القلقشندي : نفسه، جـ١٤، ص ٣٢٧؛د. علي السيد: نفسه، ص ١٠٧ - ١٠٨.

٨٢ - ابن عبد الظاهر « محي الدين»: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق د. مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٣٠.

٨٣ - السخاوي : الضوء اللامع، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

٨٤ - د. محمد عيسى صالحية : نفسه، ص ٩٦ - ١١٣.

٨٥ - السخاوي : نفسه، جـ٩، ص ٢٢٣.

٨٦ - السبكي «تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب»: معيد النعم ومبيد النقم، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٤٨م، ص ١٣١ - ١٣٢.

٨٧ - د. كامل العسلي : نفسه، جـ١، ص ٩٤.

٨٨ - انظر الوثيقة رقم ٦٥٣؛ د. كامل العسلي : نفسه، جـ٢، ص ١٩ .

٨٩ - المصدر السابق: نفسه، ج٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

٩٠ - المصدر السابق : نفسه، ج١ ، ص ٢٤١.

٩١ - المصدر السابق : جـ١ ، ص ٢٤١.

٩٢ - المصدر السابق نفسه، والصفحة ذاتها.

٩٣ - د. كامل العسلي : نفسه، جـ٢ ، ص ٢٧٥.

٩٤ - المصدر السابق : نفسه، جـ٢، ص ٢٨٠

٩٥ - المصدر السابق : نفسه، جـ١ ، ١٨٢

٩٦ - د. كامل العسلي : معاهد العلم في بيت المقدس ، عمان ١٩٨٢، ص ٣٤.

٩٧ - د. كامل العسلي : وثائق مقدسية، جـ٢ ، ص ٢٧٥.

٩٨ - المصدر السابق : نفسه ، جـ٢ ، ص ٢٧٦.

٩٩ - ناصر خسرو علي : سفر نامه، نقله للعربية وقدم له د. يحيى الخشاب ، طبعة أولى، القاهرة ١٩٤٥م، ص ٢١.

١٠٠ - ابن شداد : النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، طبع مطبعة الآداب بمصر، ١٣١٧هـ ، ص ٤١؛ مجير الدين الحنبلي : الأنس الجليل، جـ١، ص ٣٤٥، جـ٢، ص ٥٨٩ - ٥٩٠.

١٠١ - د. كامل العسلي : وثائق مقدسية، جـ١، ص ٢٣٥؛ د. محمد عيسى صالحية: وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية، ص ١١٩.

١٠٢ - د. كامل العسلي : نفسه ، جـ١، ص ١٨٣ - ١٨٦؛ أحمد سامح الخالدي : المعاهد المصرية في بيت المقدس، القدس ١٩٤٦م، ص ٦.

١٠٣ - Nicole Ziadeh : Op. Cit., pp. 156 - 157.

١٠٤ - ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠م، جـ٢، ص ٢٤٣؛ د. أحمد عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دمشق، ١٩٣٩، ص ٣١؛ د. علي السيد علي: القدس ، ص ٢٤٩.

١٠٥ - ابن أبي أصيبعة : نفسه، جـ١، ص ١٧٩.

١٠٦ - القلقشندي : صبح الأعشى، جـ٤، ص ١٨٣؛ د. علي السيد : القدس ، ص ٢٤٩.

١٠٧ - ابن أبي أصيبعة : نفسه، جـ١، ص ٣٠٩ - ٣١٠؛ د. علي السيد: نفسه، ص ٢٥٠.

١٠٨ - المصدر السابق : نفسه، جـ١ ، ص ٣٠٩ ؛ القلقشندي : نفسه، جـ٤، ص ١٨٣.

١٠٩ - د. كامل العسلي : نفسه ، جـ١، ص ٢٣٩.

١١٠ - ابن الأخوة: معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق روبن ليوي ، مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون تاريخ طبع، ص ١٥٩ - ١٦٤.

١١١ - المصدر السابق ، ص ١٦٧؛ د. علي السيد : الحياة الثقافية ، ص ٢١٤.

١١٢ - السخاوي : التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، القاهرة ، ١٩٧٩م، جـ١، ص ٦٧٤.

١١٣ - د. أحمد عيسى، نفسه، ص ٣١ - ٣٦؛ د. علي السيد : القدس، ص ٢٤٩.

١١٤ - د. كامل العسلي : نفسه، جـ٢، ص ٢٧٩.

❊ ❊ ❊